

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٣٠

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/69/98)

مشروع القرار (A/69/L.4)

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بمعالى السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية في كوبا، في الجمعية العامة.

تستعد الجمعية العامة اليوم، للمرة الثالثة والعشرين، للإعراب عن دعمها وتضامنها مع حكومة وشعب كوبا من

خلال تصويت حاسم بتأييد مشروع القرار (A/69/L.4) الذي يدعو إلى رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي العام الماضي، صوتت ١٨٨ من أصل ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء مؤيدة للقرار المتعلق بنفس الموضوع (القرار ٨/٦٨).

وما فتئت حركة عدم الانحياز تعيد التأكيد على معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وقد أكدت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا من جديد دعوتها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتناقى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. كما أنه ينتهك حق كوبا في التفاعل مع المجتمع الدولي.

وكان للحصار آثار سلبية خطيرة على رفاه الشعب الكوبي والأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن هذا

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1459191 (A)



وللتأكيد على الحاجة إلى الالتزام التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا. ويشارك حاليا ما يزيد على ١٩٠ دولة مع كوبا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، في حين لا تزال الولايات المتحدة وحدها تتبع تلك السياسة غير المبررة.

وتحت حركة عدم الانحياز مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية على الخضوع لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وعلى تدارك فشل سياساتها بالامتثال التام لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٣٤ عضوا الذين يشكلون مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه الجلسة العامة الثلاثين للجمعية العامة بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

دعونا نتخيل للحظة أن هناك طفلا كوبيا حديث الولادة مصاب بخلل في الدورة الدموية، ولكي يبقى على قيد الحياة فإنه يحتاج فورا إلى دواء شحيح أو غير متاح، مثل أكسيد النيتريك. إن حياة الطفل معرضة للخطر، ولكن بسبب الحصار المالي والاقتصادي والتجاري التي تفرضه سياسة الولايات المتحدة على كوبا لا يمكن شراء الأدوية مباشرة من الشركة المصنعة. ذلك المثال يوضح كيف يمكن للحصار أن يهدد الأرواح البشرية، وأن يقوض الرعاية الصحية العامة.

وللأسف، يؤثر الحصار تأثيرا شديدا أيضا على قطاعات مثل التعليم، والثقافة، والرياضة، والشؤون المالية والمصرفية، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار يؤثر تأثيرا بالغا على التعاون الدولي الذي يقدمه

الحصار الذي لا تستحقه كوبا هائلة. فهو يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية الحاسمة، من قبيل الصحة العامة والتغذية والزراعة والأعمال المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة. ويحرم كوبا من الوصول إلى الأسواق ويحول دون حصولها على معونات إنمائية من المؤسسات المالية الدولية ويمنع نقل التكنولوجيا ويخلق عقبات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

كما يمثل الحصار العائق الرئيسي أمام توسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت، وتبادل الأفكار، وإقامة العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية. فاستمرار الحصار غير مبرر على الإطلاق ويتعارض مع جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة من جانب واحد تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الكوبيين ورعايا البلدان الثالثة.

وعلى الرغم من الضغوط الهائلة التي يتعرض لها الشعب الكوبي، والمصاعب التي واجهها نتيجة للحصار المفروض عليه خلال العقود الماضية، فإنه في الحقيقة يستحق الثناء على التقدم الكبير الذي أحرزه، ولا سيما في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتعاون الدولي. ويعد الدور الذي تضطلع به كوبا في الكفاح العالمي ضد فيروس الإيبولا هو أحدث الأمثلة التي تضربها على ذلك، حيث أن أكبر عدد من العاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية للمصابين بفيروس الإيبولا المنتشرين في بلدان في غرب أفريقيا هم من كوبا. ولقد كان تصدي كوبا لفيروس الإيبولا ولا يزال أكثر قوة بكثير من تصدي العديد من البلدان بالغة الثراء، وهو ما يعد برهان آخر على الدور البناء الذي تؤديه كوبا في الشؤون الدولية.

ونذكر مرة أخرى بأن ١٨٨ دولة من الدول الأعضاء قد صوتوا في العام الماضي لصالح هذا القرار بالإجماع تقريبا، للمطالبة بإنهاء الحصار المفروض على مدار خمسة عقود

وأود أن أذكر بما قاله الرئيس نيلسون مانديلا:

”خلال جميع السنوات التي قضيتها في السجن، كانت كوبا مصدر إلهام وكان فيديل كاسترو رمزا للقوة... وقد دمرت [انتصارات كوبا] أسطورة الجلاد الأبيض الذي لا يقهر [و] كانت مصدر إلهام للجماهير المكافحة في جنوب أفريقيا... ونقطة تحول بالنسبة لتحرير قارتنا - وشعبنا - من ولاية الفصل العنصري... أي بلد آخر يمكننا أن نشير إليه باعتباره بلدا أظهر إثارا أكثر مما أظهرت كوبا في علاقتها مع أفريقيا؟ إن كوبا تضرب مثلا على تقديم معظم الخدمات دون أن تتوقع شيئا في المقابل“.

وفي الختام، تحث المجموعة بقوة على التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن مسألة الحصار، وتعرب عن عميق تطلعها بأن تنتهي أيام الحصار وأن تُطوى قريبا في صفحات التاريخ. وكما قال بحق الرئيس إيفو موراليس أبما: ”إن العالم يقف مع كوبا“.

وأود أن أضيف بضع كلمات أخيرة بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر وزير خارجية كوبا، الرفيق رودريغيث باريا، على حضوره في الجمعية اليوم. وتود بوليفيا بكل بساطة أن تشكر كوبا. قد يكونوا قادرين بصفة مؤقتة على وقف التدفقات الاقتصادية. وقد يكونوا قادرين بصفة مؤقتة على إعاقه التجارة الخارجية. وقد يكونوا قادرين بصفة مؤقتة على منع وصول الأدوية إلى كوبا. ولكنهم لن يستطيعوا أبدا منع استقلال كوبا أو سيادتها أو طبيعتها المتمردة أو التضامن المطلق من جانب الشعب الكوبي. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كوبا - حتى النصر دائما!

السيد مسوسا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأضم صوتي إلى صوت

الشعب الكوبي ويحصل عليه. وهناك أيضا تكاليف باهظة تنقل كاهل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في كوبا، من قبيل التشييد، والسياحة، والصناعة، والاتصالات، والطاقة، والتعدين، والنقل.

وفي انتهاك سافر لجميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تضيق الخناق بصورة منهجية على كوبا على مدى أكثر من خمسة عقود، مما تسبب في أضرار بشرية واجتماعية لا يمكن تداركها، فضلا عن الخسائر المادية والاقتصادية الجسيمة التي لحقت بالشعب الكوبي، مما يهدد بشكل خطير حرية التجارة والاستثمار في ذلك البلد الشقيق.

ومرة أخرى، تطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير الإنساني والفتاك المفروض على كوبا، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للحيلولة دون تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية ضد البلدان النامية وإدراج أسمائها في القوائم دون طلب. وتدين المجموعة الاضطهاد الذي تعانيه كوبا فيما يتعلق بالمعاملات المالية الدولية في الخارج، الأمر الذي تفاقم بفعل مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وترفض رفضا قاطعا إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة بطريقة انفرادية.

وعلى الرغم من الصعوبات والقيود التي لا تحصى التي تعاني منها كوبا بسبب الحصار، فإن البلد ما فتئ يقدم مساعدات دولية طبية وإنسانية سخية بأعلى مستوى من الجودة. وحاليا، هناك أكثر من ٥٠٠٠٠ كوبي من العاملين الصحيين المديرين يقدمون الخدمات في ٦٦ بلدا. وفي الآونة الأخيرة، أرسل فريق طبي مكون من ١٦٥ مختصا إلى سيراليون للمساعدة على خط المواجهة في جهود التصدي لفيروس الإيبولا.

والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

واعتمدت الجمعية العامة منذ اعتماد القرار ١٩/٤٧ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تباعاً كل عام، قراراً يؤكد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، قد اعتمدت القرار ٨/٦٨ بنفس العنوان، بتأييد ساحق من جانب ١٨٨ دولة عضواً في الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٢، دعت قرارات الجمعية العامة التي هي الهيئة الأكثر تمثيلاً وديمقراطية في الأمم المتحدة، في كل مرة إلى وضع حد للحصار المفروض على كوبا. إننا نجتمع اليوم للنظر مرة أخرى في مشروع القرار هذا، وترغب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تأكيد دعمها لما سيشكل القرار الثالث والعشرين للجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

ومن المهم تأكيد الأسباب الكامنة وراء قناعات الجماعة حول هذا الموضوع. وفي رأينا، يتعارض الحظر التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا مع نص وروح ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن الميثاق يكرس الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءاً من مجموعة مواد قانونية، ليس فقط بالنسبة للقانون الدولي بل بالنسبة للبشرية. ويجب ألا ينتهكها أو يقوضها أي عضو. ويجب على الدول الأعضاء مواءمة سلوكها الوطني والدولي مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المكرسة في ميثاقنا التأسيسي. كما تكرر الجماعة، المبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة، وكذلك مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

الزملاء الذين سبقوني في إلقاء الكلمة لنؤيد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

لقد فُرضت الجزاءات على كوبا قبل أكثر من ٥٠ عاماً. ومر أكثر من عقدين من الزمن على إدراج هذا البند في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأن هذا البند من جدول الأعمال عاماً بعد عام، ومع ذلك، لم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن المجموعة الأفريقية ترى أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا قد تسببت في مصاعب اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة للسكان الفقراء والضعفاء في البلد. ونعتقد بأن إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا فوراً أمر ضروري، ويمكن أن يؤدي إلى تعزيز المعايير الاجتماعية وإتاحة حياة أفضل لشعب كوبا. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع نهج الحوار لحل المشكلة، وبالتالي تمكين كوبا من مواصلة الإسهام بشكل فعال في التنمية العالمية.

وقد أعاد رؤساء دولنا وحكوماتنا التأكيد خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في مالابو خلال شهر حزيران/يونيه، تأكيد دعمهم الكامل للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولذلك، فإننا نكرر دعوة رؤسائنا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الذي طال أمده.

السيد مندوثا غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة تقديم عرض القرار A/69/L.4، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي

وأكدت فيه إدانتها القوية لتطبيق القوانين والإجراءات المخالفة للقانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك تأثيره خارج الحدود الإقليمية، وحثت حكومة الولايات المتحدة على وضع حد لتطبيق ذلك القانون. وفي هذا السياق، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة أيضا في ٢٩ أيلول/سبتمبر بيانا خاصا بشأن تعزيز البعد خارج الحدود الإقليمية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فضلا عن الاستهداف المتزايد للمعاملات المالية الدولية الكوبية.

إن الجماعة تؤيد بقوة اعتماد مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونؤكد التناقض القائم بين تطبيق الإجراءات الأحادية التي لا يقرها القانون الدولي، ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه. إننا نوجه نداء عاجلا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواءمة تشريعها الوطنية ذات الصلة مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، ووجهات نظر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجميع مناطق العالم، وصوت شعبها. وتعمل الجماعة على الدعم الذي يحظى به تقليديا مشروع القرار المقدم اليوم لتنظر فيها هذه الهيئة، والذي يشير إلى الآثار السلبية المترتبة على أحد أعضائنا.

وفي الختام، ندعو إلى احترام سيادة الدولة الكوبية وحقوقها في تقرير المصير، بدون أعداء.

السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أتحدث إليكم باسم منظمة التعاون الإسلامي. إن موقف مجموعتنا الثابت والمتناغم مع القوانين الدولية يتمثل في رفض الجزاءات أحادية الجانب التي تتخذها بعض الدول ضد غيرها وإنهاء الجزاءات على كوبا. وفي هذا الصدد، أشير إلى التقرير الصادر عن الأمين العام الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار

لقد بدأ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في عام ١٩٥٩ واستمر حتى يومنا هذا. ونلاحظ اليوم بأن الحصار قد تحول إلى نظام صارم من الإجراءات الأحادية الجانب، التي استمرت على مر الزمن، وأدت إلى خسائر اقتصادية وخيمة تحملها الشعب الكوبي وترتبت على أكثر المجالات حساسية بالنسبة له.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء تعزيز البعد خارج الحدود الإقليمية للحصار، وكذلك الاستهداف المتزايد للمعاملات المالية الدولية لكوبا في تجاهل للإرادة السياسية للمجتمع الدولي، على النحو الوارد في مشروع القرار. وتعرب الجماعة من جديد عن قلقها الذي عبرت عنه بالفعل في القرار ٨/٦٨، فيما يتعلق بتطبيق الدول الأعضاء للقوانين واللوائح مثل قانون هيلمز - بيرتون، والآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وحرية التجارة والملاحة. وتؤثر التدابير الأحادية الجانب التي تطبق في ظل الحصار المفروض على كوبا على العديد من الشركات التي تتعامل تجاريا مع كوبا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك المعايير التي وضعتها منظمة التجارة العالمية القائمة على القواعد القانونية. وفرضت العام الماضي، عدة قيود وغرامات على شركات عالمية، ينتمي بعضها إلى دول أعضاء في جماعتنا.

إن الدول الأعضاء في الجماعة، تدعو إلى وضع حد لاستهداف المعاملات المالية الدولية لكوبا في الخارج، الذي فاقمته خلال الأعوام الأخيرة ممارسات مكتب مراقبة الممتلكات الخارجية التابع للولايات المتحدة. ونود أن نذكر أنه خلال مؤتمر قمة الجماعة الذي عقد في هافانا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصدرت الدول الأعضاء في جماعتنا إعلانا خاصا بخصوص ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا،

اجتمعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، على مدار الـ ٢٢ عاما الماضية، في إطار هذه الهيئة نفسها لنضم أصواتنا إلى أصوات الجهات الأخرى العديدة المعارضة لفرض الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا. ونكرر اليوم موقفنا الثابت بشأن هذه المسألة. لقد تكبد شعب كوبا طيلة ٤٥ عاما خسائر اقتصادية شديدة وركودا، حالا دون توسيع العلاقات التجارية لبلده مع بقية العالم، مع كل ما نجم عن ذلك من عواقب.

والجماعة الكاريبية، ككتلة دول، تُؤمن عاليا القوة التي تكمن في قدرتها الجماعية وإرادتها وموقفها الراسخ بشأن المبادئ المشتركة التي تعزز أهدافنا المشتركة. وتشمل تلك المبادئ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والتعددية والسيادة والتجارة الحرة. ووفقا لذلك، ظلت الجماعة الكاريبية متضامنة بشكل غير محدود مع كوبا، ودعت إلى وضع حد لتطبيق الولايات المتحدة الأحادي وغير المبرر، والذي يتجاوز الحدود الإقليمية، لقانون هيلمز - بيرتون، مما يتعارض مع نص وروح الميثاق ولا يخدم أي غرض قانوني أو سياسي أو أخلاقي مبرر في سياق العلاقات الدولية المعاصرة.

وصوتت ١٨٨ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة في العام الماضي مؤيدة للقرار ٨/٦٨، في إطار نفس البند من جدول الأعمال على غرار مشروع قرار اليوم (A/69/L.4)، مما يمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في طلبه وضع حد للحصار الذي يخنق شعب كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما. ورغم هذه التحديات الكبيرة، تواصل كوبا تقديم نفسها كشريك وفاعل رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبصفتنا دولا أعضاء في الجماعة، وجريا على سياستنا المتعلقة بالاحترام المتبادل وحسن الجوار والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد حافظنا على علاقات دافئة

الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/69/98)، كما أشير إلى قرار الجمعية العامة بإدراج البند الحالي باعتباره قضية حاسمة في جدول أعمالها عام ١٩٩١، حيث لا يزال النقاش مستمرا منذ ذلك الحين حول هذه القضية، ولم يتم التوصل إلى حل نهائي لها.

إن منظمة التعاون الإسلامي تتطلع إلى معالجة هذه الحالة بشكل نهائي. ورغم التقدم الطفيف الذي حصل من خلال بعض التدابير الرامية إلى تخفيف القيود، إلا أن تأثيرها ظل محدودا حيث لا يزال الحصار قائما، مما أثر بشدة على الرفاه العام للشعب الكوبي. فعلاوة على أن الحصار يشكل عائقا أمام الجهود الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أعاق جهود القضاء على الفقر وجهود إعمال حقوق الإنسان الأساسية في الغذاء والصحة والتعليم والتقدم الوطني الشامل.

وفي الختام، فإنني أشير إلى دعم منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام لحقوق كل دولة في اعتماد ما تراه مناسبا للتنمية استنادا لمبادئ القانون الدولي. وبالتالي، فإن المنظمة تعترض على أي شكل من أشكال العمل الأحادي الجانب غير المبرر الذي قد يكون له تأثير على سيادة ومصالح دولة أخرى وشعبها، وتدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى رفع الحظر عن كوبا وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن الجماعة الكاريبية تؤيد البيانات التي أدلى بها الممثلون بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الاسترسال في عملنا، أود أن أقترح إغلاق باب التسجيل في قائمة المتكلمين نظرا لوجود عدد كبير من المتكلمين مدرجين بالفعل عليها. تقرر ذلك.

السيد إستريمي (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي: أوروغواي، باراغواي، البرازيل، فترويلا وبلدي، الأرجنتين. وتؤيد هذا البيان الدول المنتسبة إلى السوق: إكوادور، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، سورينام، شيلي، غيانا، كولومبيا.

بداية، أود أن أرحب بحضور السيد برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا.

ما فتئت الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢ تعتمد سنويا قرارا يدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، بتأييد من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء والرأي العام العالمي. ولا تخفى على أحد التكلفة الإنسانية والاقتصادية التي يفرضها الحصار على الشعب الكوبي، علاوة على الأساس المنطقي لذلك الحصار الذي عفا عليه الزمن. غير أن تلك القرارات لم تنفذ بعد بالرغم من الدعوات المتكررة من قبل المجتمع الدولي والجمعية العامة. ولا ريب أن هذا التجاهل للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي يقوّض مصداقية الأمم المتحدة ويضعف تعددية الأطراف.

لقد أنشئت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على مبادئ التضامن والاعتماد المتبادل وعلاقات حسن الجوار. ونرى أن التسامح ما زال يمثل الأساس الذي مكن من تحقيق التقارب التاريخي في قارتنا بين الشعوب من جميع أرجاء العالم. وتربطنا مع جيراننا في أميركا اللاتينية الرغبة في العيش في سلام، وتعزيز التفاهم المتبادل، والدفاع عن الاستقلال

وأخوية مع كوبا التي ظلت صامدة رغم التغير المستمر في المشهد الجيوسياسي الدولي وعلى مستوى نصف الكرة الغربي. وقد شيدت كوبا في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية المستشفيات والعيادات وقدمت الأدوية وأوفدت أطباء وممرضين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد طلاب من الجماعة الكاريبية من التعليم الجامعي المجاني في كوبا، وكانت كوبا كريمة بلا حدود مع هائتي الدولة العضو في الجماعة، بعد الزلزال الذي ضربها. وتتطلع الجماعة إلى مؤتمر القمة الخامس بين الجماعة وكوبا، الذي سيعقد في ٨ كانون الأول/ديسمبر في هافانا. ونخطط علما مع التقدير بأن كوبا بصدد حشد ١٦٠ طبيبا وممرضا، وهو أكبر فريق طبي يقدمه أي بلد من البلدان، للسفر إلى غرب أفريقيا لتقديم المساعدة في مجال مكافحة فيروس الإيبولا هناك.

وتواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضا الحفاظ على علاقات ممتازة مع جميع البلدان في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي فيما يخص الدعوة إلى وضع حد فوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء حوار بناء مع حكومة كوبا بهدف تطبيع العلاقات بينهما. ومن شأن هذه الخطوة إزالة أحد مصادر التوتر والصراع في المنطقة وتحسين آفاق السلام والتنمية والتعاون داخلها.

ودعما لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تقدم الجماعة الكاريبية، على غرار الأعوام السابقة، دعمها الكامل لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وستصوت مؤيدة لاعتماده في الجمعية العامة.

المنازعات، فضلا عن كونها وسيلة فعالة لتعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب.

وليس الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سوى مثال على السياسات التي عفا عليها الزمن ولم يعد لها مكان في عالم اليوم. وعليه، ترى دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليه أن الوقت قد حان لوضع حد لذلك الحصار الأحادي الجانب الذي لا يمكن تبريره أخلاقيا، ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية القانونية، نظرا لتعارضه في جميع جوانبه مع القانون الدولي. وإذ تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المعروض علينا، فلها تبرهن مرة أخرى على إرادتها السياسية الثابتة في الدفاع عن المثل العليا للتضامن والحرية واحترام السيادة والقانون الدولي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بمشاركة وزير خارجية كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا في مناقشة اليوم. ونحن ممتنون للأمين العام على إعداد تقريره الشامل (A/69/98) الذي يحدد مواقف الدول الأعضاء بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ويشمل تقييما أجرته هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة لأثر تلك الجزاءات.

ونرى أن رفع هذا الحصار المعادي لكوبا على وجه السرعة يمثل ضرورة موضوعية طال انتظارها. ونرى أن الضغوط الاقتصادية الأحادية الجانب الممارسة على كوبا من جانب الولايات المتحدة بدافع من أغراض سياسية بحتة، تتعارض تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن لها أثرا سلبا على نظام العلاقات الدولية بأسره.

وتكتسي مسألة الحصار على كوبا هذه أهمية حاسمة، لا سيما الآن ونحن في عتبة اعتماد خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويهدد استمرار وجوده إمكانيات تحقيق المزيد

وسيادة الدول والمساواة فيما بينها، علاوة على تعزيز احترام القانون الدولي.

وترى الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليه أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ولا سيما المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. بل إن الحصار نفسه ينتهك أيضا مبادئ العدل وحقوق الإنسان ويؤدي إلى قصور في تلبية احتياجات جميع السكان في كوبا ويسبب لهم المعاناة. ويحد أيضا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل يؤدي إلى إبطائه ويجول دون تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، فإننا نأسف لأن هذا الحصار المفروض من جانب واحد ضد كوبا، والذي ظل نافذا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، لا يزال كما هو دون أن يطرأ عليه أي تغيير. ونشهد أيضا مع الشعور بالقلق، زيادة القيود المفروضة على معاملات كوبا المالية مع البلدان الأخرى، الأمر الذي يحول دون توفر المزيد من الشفافية عن طريق الحوار المباشر.

وترفض الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليه من حيث المبدأ هذه التدابير الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول. ونرى أن هذه التدابير تسبب ضررا لا يمكن جبره لرفاه الشعوب وتعوق عمليات التكامل الإقليمي. وندين أيضا تطبيق التدابير الأحادية القسرية التي تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة. وإذ تكرر التأكيد على دعمها الثابت لمشروع القرار الجديد (A/69/L.4) فإن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليه تؤكد مجددا التزامها بتعددية الأطراف بوصفها أداة مشروعة لتسوية

ينبغي لأي دولة أن تستخدم سلطتها لفرض إجراءات أحادية من شأنها إلحاق الضرر بتنمية ورخاء الدول الأخرى.

وعلى الرغم من الظروف السيئة التي واجهتها على مدى أكثر من ٥٠ عاما، فقد حققت جمهورية كوبا مستويات عالية من التنمية البشرية، فضلا عن تحقيق إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يعلو تحقيق التنمية المستدامة الكاملة لجميع الأشخاص على أي مصالح سياسية أو اقتصادية. وبالتالي، فإننا نثني على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكوبية بغية الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال التنمية بما يحقق مصالح شعبها. ونشدد على أن كوبا قد حوّلت من الناحية التاريخية مسألة التضامن إلى أولوية في سياساتها الخارجية، على النحو الذي أكدته دعمها للكفاح المباشر ضد فيروس الإيبولا في أفريقيا، فضلا عن أنشطتها المتعلقة بالوقاية منه في المنطقة، وهي مثال آخر ضمن العديد من الأمثلة على الكيفية التي تعمل بها كوبا على تحسين نوعية الحياة في البلدان النامية.

وتدرك المكسيك وتدعم عملية تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، ويقدم الدعم كل منا إلى الآخر عند الاقتضاء. وتتمنى المكسيك لكوبا كل النجاح في تلك المهمة الهامة، لكونها أمرا حاسما بالنسبة للمستقبل المستدام لاقتصادها ورفاه سكانها. وتواصل حكومة المكسيك توطيد العلاقات السياسية والتجارية مع كوبا، آخذة في الاعتبار تعزيز اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٥١. وترى المكسيك - في سياق التغيير - أن من شأن إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أن يسر إعادة هيكلة اقتصادها، الأمر الذي يتيح اندماجه بصورة كاملة، فضلا عن إتاحة الوصول إلى أسواق التجارة والاستثمار الدوليين، الأمر الذي يعود بفوائد واضحة على منطقتنا.

من التنمية المطردة في البلد وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في المستقبل. عليه، وفي حين ما يزال الشعب الكوبي خاضعا للجزاءات ويعاني من جرائها قدرا كبيرا من الحرمان، فإنه ما يزال يتصرف بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بل كان في طليعة الشعوب التي قدمت المساعدة إلى بلدان غرب أفريقيا في مكافحة وباء الإيبولا، على الرغم من التهديد المميت.

وإذ يسترشد بالمبادئ الأساسية للميثاق بشأن عدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يعرب الاتحاد الروسي وغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تأييدهما الثابت لرفع الحصار المفروض على كوبا على وجه الاستعجال. وعلى نطاق أوسع أيضا، فإننا نرفض سياسية ممارسة الضغوط القسرية على الدول ذات السيادة، نظرا لأنها تغذي نزعات المواجهة في العلاقات الدولية.

وعليه، يؤيد الاتحاد الروسي مشروع القرار المعروض في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/69/L.4)، ويعتزم التصويت لاعتماده. ونحث جميع الدول الأعضاء على التصويت تأييدا له.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترفض المكسيك الإجراءات الأحادية المتخذة ضد جمهورية كوبا، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ ما يربو على خمسة عقود، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي والأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول.

ونسلم بأن جميع الدول تتمتع بالحرية والسيادة. ويجب علينا وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أن نحترم حرية تقرير المصير لشعوب العالم. ونؤكد مجددا في هذا المحفل، أن الجهازين الوحيدين المخولين بفرض الجزاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية هما مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا

للقوانين المحلية آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدول. ويعوق الحظر إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل سكان البلد المتضرر بصورة كاملة، وخصوصا الأطفال والنساء. ويحول الحظر أيضا دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

ويؤثر الحظر سلبا على الشعب الكوبي وجهود التنمية في ذلك البلد، خصوصا بفعل آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وفي الوقت الذي ما زال يتباطأ فيه الانتعاش العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية، علاوة على التباطؤ العام في تحقيق النمو العالمي، فقد ترتبت عن هذا الحظر آثار سلبية للغاية على الاقتصاد الكوبي. كما ترتبت عواقب وخيمة على حرمان كوبا من الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، وإلى الاستثمار والتكنولوجيا والخدمات المالية والمؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والرياضية. وأرغم الحظر الاقتصاد الكوبي على تحمل تكاليف إضافية كبيرة بسبب الاستعانة بمصادر المنتجات والتكنولوجيات والخدمات من بلدان أخرى تقع على بعد آلاف الكيلومترات. وعلاوة على ذلك، فقد أسفر تطبيق الولايات المتحدة للحظر على نحو يتجاوز حدودها الإقليمية عن تثبيط الاستثمار ونقل التكنولوجيا، إلى جانب تثبيط أشكال التعاون التجاري الأخرى بين كوبا والبلدان الأخرى.

ويوضح تقرير الأمين العام عن بند جدول الأعمال قيد النظر (A/69/98) هذا أيضا الآثار السلبية للغاية للحظر على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي في كوبا. وتلاحظ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقريرها كيف أن الحظر يعوق التنمية الاقتصادية للجزيرة إلى حد كبير، ويلحق الضرر البالغ بالشعب الكوبي، بطرق منها الحد من الآثار الإيجابية للتدابير التي نفذت مؤخرا في كوبا في إطار مبادئها التوجيهية

ولم يحدث مطلقا أن قطعت المكسيك أو أصر الصداقة الأخوية والتضامن والاحترام التي تربطها مع الشعب الكوبي. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيد نارانغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنوه بحضور وزير خارجية كوبا.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

لقد ظل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ما فتئت تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ خمسة عقود موضوعا لمناقشات الجمعية العامة على مدى ثلاثة وعشرين عاما على التوالي. وما فتئت الجمعية ترفض باستمرار وعلى مدى كل تلك الأعوام فرض قوانين ونظم ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدول، فضلا عن رفض جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية التي تلحق الضرر بتقدم وازدهار الشعوب في جميع أنحاء العالم. ودعت الجمعية أيضا جميع الدول إلى أن تمتنع - عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - عن سن وتطبيق أية قوانين وتدابير ذات آثار خارج نطاق حدودها الإقليمية ومن شأنها أن تؤثر سلبا على سيادة الدول أخرى، علاوة على إلغاء تلك القوانين والتدابير وإبطالها.

ومن شأن استمرار فرض الحظر هذا، على خلاف الرأي العام العالمي الذي أعربت عنه الجمعية العامة، أن يقوض تعددية الأطراف، بل مصداقية الأمم المتحدة نفسها.

ويشكل ذلك الحظر انتهاكا لحق الدول ذات السيادة في التنمية وفي التمتع بحرية التجارة والاقتصاد والملاحة. وتؤيد الهند تأييدا قويا لا لبس فيه رفض المجتمع الدولي لأن تكون

المتعلقة بسياساتها الاجتماعية وتحديث نموذجها الاقتصادي. وأشارت اللجنة إلى أن الحظر المفروض يرغم كوبا على دفع رسوم إضافية للتأمين والشحن، علاوة على دفع رسوم أكثر على معاملات النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة علاوة المخاطرة الائتمانية في التجارة مع كوبا.

وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة على أن للحظر المفروض آثارا سلبية للغاية على الزراعة وإمدادات الأغذية في كوبا، علاوة على أن له أثرا مباشرا على الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من السكان في البلد، وهو أمر بالغ الخطورة. وكما تسلم منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها، فإن الحظر يؤثر سلبا على عمل الكيانات والمنظمات الدولية من قبيل منظمة الأغذية والزراعة في كوبا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف تشغيل تلك الكيانات وتكاليف مشتريات اللوازم الأساسية وإنجاز المعاملات المالية. وعلى الصعيد الإنساني، فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى كيفية حد القيود المفروضة على إرسال التحويلات المالية من جانب العمال الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة من دخل الأسرة لأقاربهم الكوبيين في الوطن.

لقد وثق المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ما يسميه بالأثر السلي للحظر المفروض على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا، ملحقا الضرر بالفئات الاجتماعية - الاقتصادية الأكثر ضعفا بين فئات الشعب الكوبي على وجه الخصوص.

وفي عصرنا اليوم - عصر الإنترنت - حيث تؤكد الأمم المتحدة مرارا وتكرارا على الأهمية والدور الحافز لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن من المفارقات أن يسهم الحظر إلى حد كبير في انخفاض مستوى انتشار شبكة الإنترنت في كوبا، على النحو الذي تلاحظه وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية. في ذلك السياق، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي فرضت على كوبا، فإن إنجازات التنمية البشرية التي حققتها، ولا سيما الترتيب الذي أحرزته في مؤشر التنمية البشرية، فضلا عن تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي، إنجازات باهرة وجديرة بالثناء.

وليس من المناسب استمرار الحظر وآثاره المدمرة على أحد البلدان النامية على وجه الخصوص، في وقت تتضافر فيه جهود المجتمع الدولي هذا العام لوضع رؤية جماعية جديدة للتنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتسلم الهند بضرورة إيجاد وتعزيز بيئة اقتصادية دولية مواتية وقادرة على توفير فرص متساوية لجميع البلدان. والأهم من ذلك، نرى أن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تهيئة بيئة خالية من الجزاءات وفرض إجراءات الحظر.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على مشاطرة الهند الدول الأخرى في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحظر الأمريكي المفروض على كوبا، وعلى أن الهند تؤيد مشروع القرار اليوم، الذي قدمته كوبا.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أرحب بمعالى السيد برونو رودريغيث باريلا، وزير خارجية كوبا، وأن أنقل إليكم عبره تحيات شعب الجزائر وحكومتها. تود الجزائر أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، وممثل بوليفيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل ملاوي باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعرب الجزائر مجددا عن قلقها العميق إزاء استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا على مدى أكثر

ويجب أن أضيف أننا مقتنعون بأن رفع الحصار المفروض على كوبا سيفيد الجميع. وقد برهنت كوبا على إسهامها الإيجابي والبناء في العلاقات الدولية. ولا بد لي اليوم من الإشارة إلى التزام كوبا الإيجابي للغاية في المعركة الدولية ضد الإيغولا. وهو ما يستحق الثناء والاحترام.

ويجب أن نشير أيضاً إلى المواقف الثابتة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذه المسألة. وبناء على ذلك، ستصوت الجزائر مؤيدة لمشروع القرار.

السيدة نغوين فونغ نغا (فيت نام) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وأود كذلك أن أرحب أحر ترحيب بمعالى السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، وممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

منذ عام ١٩٩٢، تتخذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارات سنوية تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على كوبا. ونحن نشاطر المجتمع الدولي الرأي في أن الحظر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينتهك هذا الفعل أيضاً المعايير المعترف بها عالمياً التي تحكم العلاقات بين الدول مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والحق في تقرير المصير والتعايش السلمي.

والحظر يتسبب في معاناة هائلة للشعب الكوبي ويعوق الاستثمار الدولي والعلاقات التجارية بين كوبا والبلدان الأخرى، فضلاً عن إعاقة جهود كوبا الرامية إلى تحقيق

من خمسة عقود. وقد اعتمد أعضاء الجمعية العامة بالإجماع تقريرا على مدى سنوات عديدة، قرارا يدعو إلى رفع ذلك الحظر.

ولا يزال المجتمع الدولي يؤكد، من خلال تلك القرارات، على أن كوبا شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها الحق في حرية التجارة والملاحة وتوسيع علاقاتها مع جميع الشركاء الاقتصاديين.

والمواقف المبدئية للجزائر معروفة جيداً ولم يطرأ عليها أي تغيير. فلا يمكن أن تقبل الجزائر، وفقاً لمبادئ سياستها الخارجية، بفكرة تطبيق القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية ولا جميع أشكال التدابير التجارية والاقتصادية القسرية. فهي تتعارض مع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لكل دولة عضو أن تحترم مبادئ الميثاق، بما فيها بصورة خاصة المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى.

وما من أحد يمكن أن ينكر أن الحصار يؤثر تأثيراً سلبياً على رفاه الشعب الكوبي على أساس يومي، ويتسبب في خسائر مادية جسيمة وأضرار اقتصادية لكوبا. وتفاقمت هذه العواقب بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة، الأمر الذي أضر بشدة بالجهود الإنمائية لكوبا. ويسلط تقرير الأمين العام (A/69/98) الضوء على هذه الأمور ويعرض الآراء والمعلومات التي قدمها أكثر من ١٢٠ بلداً وعدد كبير من كيانات ووكالات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر في العام الماضي ٨/٦٨. فالحصار يبطئ الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية الهامة للألفية، ويؤثر سلباً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي بوجه عام.

الأمريكية على كوبا، وتحت البلدان كافة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يضر بسيادة الدول الأخرى وبالحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول وبحرية التجارة والملاحة.

ولكن للأسف، لم تُنفذ هذه القرارات فعليا على مر السنين، ولم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وذلك لا يشكل انتهاكاً لمقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة وحسب، بل يلحق أيضاً خسائر اقتصادية ومالية هائلة بكوبا. والحصار يعيق الجهود التي يبذلها أبناء الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يضر بحقوقهم في البقاء والتنمية ويؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

وفي الوقت الذي لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي فيه ضعيفاً وفيما يعاني المجتمع الدولي من العديد من التحديات، مثل أزمتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ، فإن وجود الحصار والجزاءات ضد كوبا يصبح غير مبرر بشكل أكبر.

ما فتئت الحكومة الصينية تؤكد على أن العلاقات بين البلدان ينبغي أن تقوم على أساس المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. ويجب احترام حق جميع الدول في اختيار نظامها الاجتماعي وطريقها للتنمية بشكل مستقل. وينبغي معارضة فرض جزاءات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الجزاءات الأحادية الجانب على بعض البلدان. وما برحت الصين، من جهتها، تلتزم بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وتنفذها على نحو صارم. وفي الوقت الحاضر، تحتفظ الصين وكوبا بعلاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتبادلان

الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يشكل أيضاً عقبة أمام تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مستقبلاً.

وعلى الرغم من الصعوبات، حققت حكومة كوبا وشعبها إنجازات هامة في العديد من المجالات الهامة، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. ونحن نقدر المساهمة النشطة المستمرة لكوبا في تعزيز التعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات العالمية. ويمثل نشر ١٦٥ من الكوبيين العاملين في المهن الطبية في غرب أفريقيا لمكافحة أزمة الإيبولا الجارية برهاناً ساطعاً على أن كوبا عضو نشط ومسؤول في المجتمع الدولي.

تناصر فييت نام إيجاد حلول سلمية لجميع النزاعات والخلافات بين الدول وفقاً للقانون الدولي، حيث أن الحوار والتفاوض - وليس العنف والإكراه وفرض الحصار - هما من العوامل الأساسية في إحلال سلام عادل ودائم. وتنضم فييت نام إلى المجتمع الدولي في مطالبة الولايات المتحدة بأن تنفذ بالكامل قرارات الجمعية العامة وأن تنهي الحصار المفروض على كوبا منذ خمسة عقود. ومن شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في السلام والاستقرار والتنمية في العالم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليكرر الإعراب عن صداقة فييت نام وتعاونها وتضامنها مع الشعب الكوبي. وستفعل فييت نام كل ما في وسعها لمساعدة كوبا في التغلب على الصعوبات والتحديات الناجمة عن الحصار.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما فتئت الجمعية العامة تتخذ بأغلبية ساحقة على مدى ٢٢ سنة متواصلة قرارات تتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة

يتقدم وفد بلدي بالشكر لمعالي الأمين العام بان كي - مون على تقريره السنوي (A/69/98). إن جزر سليمان وثنائي دول جزرية صغيرة نامية أخرى في منطقة المحيط الهادئ قدمت ملاحظات للتقرير، مُنظمةً بذلك إلى أكثر من ١٥٠ من البلدان التي أسهمت في محتوى التقرير.

وما فتئ هذا البند يُعرض على الجمعية العامة في دوراتها الـ ٢١ الأخيرة، وهذه هي الدورة الثانية والعشرين التي نواصل نحن، المجتمع الدولي، النظر فيه.

نحن جميعاً، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، نقدر القانون الدولي وتعددية الأطراف. إن مصالحنا تتحقق عندما يعمل الجميع في إطار نفس القواعد والامتنال الصارم للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الصكوك القانونية. وميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لنا هو خط الدفاع الأول والأخير عن سيادتنا وأمننا. وتعددية الأطراف بالنسبة لنا عامل يساوي بين الجميع. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يدعم مبادئ الميثاق ويدعو إلى احترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك الأمر مكانة مركزية في جميع السياسات الخارجية لدينا.

إن مشروع القرار A/69/L.4 يتعلق أيضاً بحرية التجارة الدولية، والحق في اختيار النظام السياسي وحرية اعتماد النظام الاقتصادي الخاص بكل دولة. وما فتئت كوبا تطالب بهذه الحرية بالطرق السلمية والمتعددة الأطراف منذ أكثر من عقدين من الزمن. وقد مضى الآن أكثر من ٥٠ عاماً منذ فرض الولايات المتحدة الحظر المفروض من جانب واحد على كوبا. إن قبضة الولايات المتحدة الطويلة الأمد والثابتة على كوبا قد تحدت فكرة أن الناس يولدون متساوين. ونحن على هامش النظام الدولي نواصل الدعوة إلى وضع نظام عادل ومنصف ومُقسط. ويجدون الأمل في أن الدول ذات السلطة

الموظفين على مر الأعوام. ويواصل تعاوننا الودي والمفيد للطرفين نموه في مختلف المجالات. ويتمشى هذا النهج مع تطلعات الشعبين، كما أنه موات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل العالم المتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، هناك توجه لا رجعة فيه صوب التواصل والتعاون على قدم المساواة بين جميع البلدان. وعند نشوء خلافات بين البلدان، يكون الحوار على قدم المساواة والتشاور على أساس ودي الوسيلة المثلى للتوصل إلى حل.

وتأمل الصين، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الأخرى، أن تنهي الولايات المتحدة، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة، الحصار الذي تفرضه على كوبا في أقرب وقت ممكن، وأن تواصل العلاقات بين البلدين التحسن، الأمر الذي يترتب عليه تعزيز الاستقرار والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالكامل.

ستصوت الصين مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار A/69/L.4، الذي ستقدمه كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير خارجية كوبا في نيويورك.

أود أن أبدأ بإعلان تأييد هذا البيان للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يأخذ وفد بلدي الكلمة للحديث بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، وعلى وجه الخصوص، بشأن مشروع القرار A/69/L.4 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

أن يتخرج أكثر من ٢٠ منهم في الصيف القادم. تبقى الصحة تمثل شرطاً أساسياً من أجل التنمية المستدامة. ولا تزال كوبا تستثمر في شبابنا، الأمر الذي لن يؤدي فحسب إلى تغيير نظامنا الصحي مع وجود المزيد من الأطباء الذين يعملون في أوساط شعبنا، ولكنه سيخلق أيضاً مجتمعاً يتمتع بالصحة والحيوية والإنتاجية. ونحن نشكر كوبا على ذلك.

تؤيد جزر سليمان مشروع القرار في مجموعته. ونحن نفعل ذلك بروح التضامن مع كوبا. إننا نصوت من أجل السلام والمساواة والعدالة.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيث باريا وزير خارجية كوبا، وأؤكد له استمرار دعم مصر وتضامنها.

في عصر تبادر فيه الشعوب الحرة في العالم إلى أخذ زمام صياغة مستقبل التعاون العالمي وفي سد الثغرات في الآراء والأهداف، مع التركيز على تمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجاوز أحقاد الماضي؛ في عالم طبعته سنوات من المعاناة والدموع - وهي تكلفة جعلت العالم أكثر نضجاً وأكثر حكمة - مازلنا نسمع وللأسف أصداً من الماضي تصر على تذكرنا بالعصر البغيض للمواجهة والتدابير العدوانية الأحادية الجانب، التي تجاوزها العالم منذ وقت طويل.

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارها غير المبرر وغير العادل من جانب واحد على كوبا، والذي دام أكثر من أي شكل آخر من أشكال الحظر في العصر الحديث. وقد تغير العالم بشكل كبير منذ ذلك الحين. ورغم ذلك، لا يزال الحصار مستمراً، في انتهاك كامل للقانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الدول الأمريكية - المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الولايات المتحدة. وغني عن القول إن التدابير المفروضة خارج نطاق الحدود الإقليمية بموجب الحصار تتنافى

المطلقة ستوفر ذلك الحيز. وفي ذلك الصدد، يتحدث مشروع القرار عن مصالحنا.

ونقول إلى صديقنا وشريكنا الولايات المتحدة: باسم العدالة والحرية وحقوق الإنسان، ارفعوا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا؛ واسمحوا للحرية وعلاقات حسن الجوار بأن تتجذر بين الدولتين؛ واستعوضوا عن المواجهة بالمشاركة، وافتحوا الأبواب للدبلوماسية واسمحوا لبذور التعاون المتبادل أن تؤتي ثمارها.

بسبب أزمة في القرن الماضي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على كوبا. وبسبب أزمة في القرن الحادي والعشرين، توجد فرصة لإعادة ضبط العلاقات بين الدولتين المتجاورتين. إن إسهام الولايات المتحدة في مكافحة الإيولا وحشد الدعم الدولي للتصدي له، واستجابة كوبا بالموارد البشرية للبلدان المتضررة، تبعث برسالة أمل إلى العالم. فكلما البلدين، متحدان في مواجهة قضية مشتركة، يمكن أن يفعلوا المزيد من أجل العالم. ويناشد وفد بلدي الإرادة السياسية القوية من جانب الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على كوبا وإتاحة فرصة للتعاون وبناء الثقة بين الحكومتين كي تتطور وتتوسع.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لقدرة حكومة كوبا وشعبها على الصمود، كما قال وزير خارجية كوبا برونو رودريغيث باريا في الشهر الماضي في الجمعية العامة (انظر A/69/PV.15). في خمسة عقود من الحصار، أرسلت كوبا ٣٢٤ ٠٠٠ عاملاً في المجال الصحي لمساعدة ١٥٨ بلداً ودربت أكثر من ٣٨ ٠٠٠ من الأطباء في ١٢١ بلداً. أرسلت ثمانية من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عدداً يقارب ٢٠٠ طالب في مجال الطب إلى كوبا من أجل التدريب. وشهدت جزر سليمان أول ١٠٠ من طلاب الطب يتخرجون في تموز/يوليه الماضي. ومن المتوقع

(تكلم بالإسبانية)

أنهوا الحصار الآن، وعاش الشعب الكوبي!

السيد مونكادا (فترويللا) (تكلم بالإسبانية): نرحب

بمحضور وزير الخارجية في كوبا، السيد برونو رودريغز باريا.

فترويللا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوستاريكا وجمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي وحركة عدم الانحياز، على التوالي.

يكرر بلدنا رفضه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٥٤ عاما. تلك سياسة غير قانونية تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي عدم التدخل والمساواة القانونية بين الدول واحترام السيادة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والتسوية السلمية للنزاعات.

والولايات المتحدة تتجاهل عمداً نداءات المجتمع الدولي التي تحثها على اتخاذ تدابير عاجلة للكف عن تلك السياسة غير الأخلاقية. والولايات المتحدة بتوجهها الرفض إزاء الرأي العام العالمي، أصبحت البلد الأكثر عزلة في العالم.

إن الحصار عمل عدواني يستهدف الإطاحة بالحكومة في كوبا، وهو بذلك ينتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة تفقد كل سلطة حين تسعى إلى اتهام بلدان أخرى بالقصور.

وفترويللا تكرر إدانتها بأقوى عبارة لسن قوانين مخالفة للقانون الدولي وإنفاذها، مثل قانون توريشيلي وقانون هيلمز - بيرتون، وآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤثر على حرية التجارة الدولية ومنع بلدان ثالثة من إجراء التعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية مع كوبا. وحكومة الولايات

مع المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة بوصفها مبادئ ذات أهمية قصوى في إدارة الشؤون الدولية.

وعلى مدى خمسة عقود، شددت الولايات المتحدة القيود المفروضة على إمكانية حصول الشعب الكوبي على الأغذية والأدوية والتعليم والسلع ذات التكنولوجيا العالية. وقد كان للحصار انعكاسات مدمرة، لا على قطاعات العمليات المالية والمصرفية والتجارية والاستثمارية للاقتصاد الكوبي فحسب، بل أيضاً بشأن الصحة والتغذية ونوعية المياه والتعليم والثقافة. كلفت الجزاءات الاقتصادية ضد كوبا ٣,٩ بليون دولار في مجال التجارة الخارجية للبلد على مدى السنة الماضية، مما زاد تقديرات الضرر الاقتصادي الإجمالي لتبلغ ١١٦,٨ بليون دولار على مدى السنوات الـ ٥٥ الماضية. وعلى الرغم من الآثار الضارة للحصار، بذلت حكومة كوبا جهوداً جبارة للوفاء باحتياجات سكانها.

وما ثبت على مدى أكثر من ٥٤ عاماً من الحظر المفروض على كوبا هو أنه في هذا العالم المتسم بالعولمة، ما زال الشعب الكوبي قادراً على البقاء بفضل المثابرة. إن الحصار ليس سوى أحد مخلفات الحرب الباردة الذي يصعب بشكل متزايد تبريرها أخلاقياً أو سياسياً. ونحن لسنا بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا بأن الإصرار على خطأ تاريخي لسنوات لن يجعله صواباً.

وأخيراً، نحث مرة أخرى الولايات المتحدة على الامتنال التام والفوري لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو منذ عام ١٩٩٢ إلى وقف فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وستواصل مصر العمل على إرسال رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة:

يود وفدي أيضاً أن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، وممثل ملاوي باسم المجموعة الأفريقية. كما نود أن نثني على الأمين العام لتقريره (A/69/98)، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". للسنة الثالثة والعشرين على التوالي، تنظر الجمعية في مشروع قرار بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/69/98). إننا نجتمع هنا مرة أخرى لأن الولايات المتحدة تجاهلت إرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بضرورة رفع ذلك الحصار المنهك.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك حقوق الشعب الكوبي في كل القطاعات الاجتماعية ويشكل عقبة طويلة المدى لحقها كبلد في التنمية. ولا يزال مستقبل الأطفال الكوبيين وأحلامهم قائمة وغير واضحة نتيجة للتشريع الصارم الذي فرض بموجبه الحصار، والذي لا يعترف بسيادة الدول ومسؤوليتها عن حماية مواطنيها بموجب القانون الدولي.

يجب أن ينتهي الحصار المفروض على كوبا الآن، لكي لا يلومنا التاريخ على خذلان الشعب الكوبي. فجميع البلدان تستحق التمتع بثمار العولة التي ينبغي أن تكون ذات قيمة وملموسة لدى شعوبها. وهذا الإجراء الأحادي للولايات المتحدة يتعارض مع نص القانون الدولي وروحه، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى.

إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية وأخلاقية عن إنهاء الحصار، حيث أنه يأتي بنتائج عكسية فضلاً عن أنه مقيت شكلاً وموضوعاً. إلا أن حكومة الولايات المتحدة ماضية في تعنتها، كما اتضح مؤخراً من قانون المخصصات

المتحدة لا تملك سلطة عالمية على سيادة الدول الأخرى، وعزمها على تحويل قوانينها الوطنية إلى قوانين عالمية أمر باطل. والخطر ينتهك حقوق الإنسان للمواطنين الكوبيين بشكل ممنهج، ولا سيما حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من الصعب على حكومة كوبا شراء المواد الغذائية والمعدات الطبية والأدوية والخدمات في السوق الدولية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها. ولذلك، أصبحت أجيال من الكوبيين ضحية لآثار ذلك الإجراء، الذي يوجه ضربة خطيرة لنوعية حياتهم.

ويحاول الخطر الامتداد على الصعيد المالي أيضاً. فالولايات المتحدة، وبشكل غير قانوني، تهدد المؤسسات المالية خارج أراضيها وتعاقبها على إجراءات تعاملات قانونية تماماً مع حكومة كوبا. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض المضايقات من قبل سلطات الولايات المتحدة للبنوك التي تتعامل مع هذا البلد الشقيق رغم جهود الولايات المتحدة لخنق كوبا اقتصادياً. ولا بد لنا أن نستنكر حرمان الفئيلة الكوبية في واشنطن العاصمة من الخدمات المالية منذ أكثر من سنة.

وللأسف، فإن سلوك الولايات المتحدة يتعارض مع روح الميثاق، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان تتعارض مع نصه. وفترولا ستواصل المطالبة بأن تحترم حكومة الولايات المتحدة الحقوق الأساسية للشعب الكوبي.

أخيراً، فإن فترولا ستصوت مرة أخرى لصالح مشروع القرار A/69/L.4، الذي يطالب بوضع حد لتلك السياسة المدمرة.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نود أن نعرب عن تقديرنا لحضور وزير الخارجية في كوبا.

وتؤثر تلك السياسة غير القانونية على جميع جنوب وجود الشعب الكوبي، وآثارها عميقة الجذور.

وبالرغم من جميع التحديات التي يفرضها الحصار، لا يزال الشعب الكوبي قويا وقادرا على الصمود بوعيه الوطني وهويته، بغية الاستمرار في مكافحة هذا الظلم. وهو لا يزال يأمل بأن يتحقق النصر في يوم من الأيام. والشعب الكوبي أمة محبة للسلام. وهو ليس في حالة حرب مع الولايات المتحدة، ولا يرغب في الانخراط في أي سجلات عدائية مع الأمريكيين وحلفائهم.

وبالرغم من الحصار، فإن حسن نية كوبا بوصفها شريكا دوليا يتجلى بالمسؤولية واضح في جميع أرجاء العالم، على نحو ما يتجلى في أنشطتها المبكرة والبطولية للمساعدة في عمليات مكافحة انتشار فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ومن المفارقة أنه حتى الولايات المتحدة وافقت الآن على التعاون مع كوبا في تلك الأزمة العالمية.

وفي الوقت الحالي، فإن نائب وزير إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في بلدنا، السيد لويلين لاندروز، موجود في كوبا على رأس وفد جنوب أفريقيا المشارك في عدة مناسبات للاحتفال بمرور ٢٠ عاما للحرية والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وما فتئت جنوب أفريقيا أحد المستفيدين من المساعدة المستمرة التي تقدمها كوبا دعما للأولويات الخمس لحكومة جنوب أفريقيا، من خلال البرامج المشتركة في الصحة والعمالة والتنمية الاجتماعية والإسكان والبنية التحتية. ويوجد في الوقت الحالي أكثر من ١٨٠٠ طالب من جنوب أفريقيا يتلقون التدريب الطبي في كوبا هذا العام، في إطار اتفاق التعاون الصحي المشترك بين جنوب أفريقيا وكوبا، مع استعداد ٦٢٠ طالبا آخر للانضمام إلى المجموعة في تشرين الأول/أكتوبر. وتخرج في كوبا أكثر من ٤٢٠ طيبا من الخلفيات المحرومة

الموحدة للسنة المالية ٢٠١٤، الذي يكرر البنود التي تحظر على المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الدخول في تعاملات مالية مع عدد من البلدان، من بينها كوبا. وسياسة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا تجعل من المستحيل على ذلك البلد الشقيق لنا أن يكون له الحق غير المقيد في تصدير واستيراد المنتجات والخدمات من وإلى الولايات المتحدة، كما أنه يُمنع من استخدام الدولار الأمريكي في معاملاته المالية الدولية أو أن تكون له حسابات بتلك العملة في المؤسسات المصرفية في بلد ثالث. وهذا يتعارض، في جملة أمور، مع القيم المكرسة بموجب إعلان الدوحة وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية والأهداف التي نسعى لوضعها لأنفسنا في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفرض الحصار يؤثر سلباً على التجارة الخارجية وعلى فرص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كوبا. وفي السابق، طلبت الحكومة الكوبية من منظمة التجارة العالمية إصدار حكم ضد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من أربعة عقود. وهذا مثال آخر يشير أن كوبا تسعى للعمل وفقا لنظام الحوكمة العالمية القائم على القواعد، وتسعى جاهدة للامتثال للقواعد الدولية التي تحكم العلاقات، سواء الاقتصادية أو السياسية، بين الدول.

وكوبا ممنوعة أيضا من الوصول إلى الائتمانات المصرفية في الولايات المتحدة أو الائتمان من الشركات التابعة في بلدان ثالثة أو من المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ولا تزال تلك الإجراءات تلحق الضرر بالاقتصاد الكوبي ويجب وقفها الآن.

إن الحصار هو اعتداء جسيم على النسيج النفسي - الاجتماعي للشعب الكوبي، ويفرض عراقيل خطيرة على تنميته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ذلك التأييد في الأصوات الـ ١٨٨ المؤيدة للقرار ٨/٦٨، الذي اتخذ في الدورة السابقة للجمعية العامة، وهو يؤكد على ضرورة إنهاء تلك السياسية، التي يعود تاريخها إلى أكثر من ٥٠ عاماً، على نحو ما أعرب عنه في عدة مناسبات رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون.

ووفقاً لمشروع قرار هذا العام (A/69/L.4)، يؤكد وفد بلدي مجدداً على سياسته لاحترام القانون الدولي ومبادئ الاستقلال السياسي والحرية في تقرير مصير الشعوب وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إن كولومبيا لا تؤيد نوع التدابير التي تعوق الرفاه الاقتصادي والتجاري والائتماني لسكان كوبا. ويرى وفد بلدي أنه لا غنى عن إحراز الدول الأعضاء التقدم في بناء صلات التعاون والصداقة على أساس تعددية الأطراف ومبدأ المساواة في السيادة، المحسد في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أرحب بالسيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، الذي يشرفنا بوجوده في القاعة.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل كوستا ريكا بالنيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ونود الآن أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

وتحدد البرازيل التأكيد على رفضها القاطع للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، إذ أننا نرفض تطبيق القوانين التجارية المحلية خارج نطاق الولاية الإقليمية والممارسات التجارية التمييزية التي تعوق تنمية كوبا وفي نهاية

في جنوب أفريقيا، وهم يقدمون إلى مجتمعاتهم المحلية خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تأسس الحاجة إليها.

إن جنوب أفريقيا تؤيد تأييداً لا لبس فيه الشعب الكوبي في كفاحه من أجل الحرية الاقتصادية من خلال رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري. وينبغي أن تستجيب حكومة الولايات المتحدة لنداءات المجتمع الدولي وتسمح لشعب كوبا بالتحرر من إفسار العمل الظالم والبال للقمع الاقتصادي الذي يرتكب ضد الشعب الكوبي. وأود أنؤكد مجدداً هنا على أن جنوب أفريقيا ستؤيد مشروع القرار (A/69/L.4) الذي سيقدمه ممثل كوبا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):
تعلن كولومبيا تأييدها للبيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كوستا ريكا بالنيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها.

وأود أن أرحب بالسيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، وبوفد بلده الموجود هنا اليوم. وكما قال جميع من أخذوا الكلمة قبلي، إن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا يخالف القانون الدولي ويخالف روح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي ألهمها الميثاق.

ومنذ اتخاذ القرار ١٩/٤٧، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أعربت كولومبيا، بالتوافق مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، عن تأييدها لكوبا بالتصويت مؤيدة للقرار السنوي المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وتجدد

ولن تواصل حكومة البرازيل معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، ولكننا أيضا سنقيم علاقة متزايدة وواعدة للصدقة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية مع ذلك البلد بغية تعزيز تنميته، بروح تكامل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووفقا لمبادئ التضامن.

ويوجد اليوم توافق للآراء فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق باستحالة عقد مؤتمرات قمة الأمريكتين في المستقبل بدون مشاركة كوبا. فلا توجد أمريكتان بدون المشاركة الكاملة لكوبا في جميع مجالات العلاقات الإقليمية. وستصوت البرازيل مؤيدة لمشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/69/L.4).

سيلوامبا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أقدر هذه الفرصة التي أتيت لي للإسهام في المناقشة بشأن هذا البند الهام في جدول الأعمال.

تؤيد زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/69/98) والآراء التي أعرب عنها فيه. وما فتئت زامبيا تقدم الدعم، والتصويت، والكلام تأييدا للقرارات بشأن هذا البند من جدول الأعمال لأكثر من عقدين، وهي الفترة التي كانت تنظر فيها الجمعية العامة في البند. واليوم نؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لمشروع قرار هذا العام بشأن الموضوع (A/69/L.4).

ولا تزال زامبيا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم حدوث تغيير يذكر على أرض الواقع بعد مرور ٥٢ عاما على فرض الحصار ورغم صدور ٢٢ قرارا سنويا متتاليا عن الجمعية

المطاف تؤثر على حياة مواطنيها ورفاههم. وتناشد البرازيل الحكومات التي لم تتمثل للقرار ٨/٦٨ أن تتخذ خطوات عاجلة للقضاء الحاسم على الممارسات التجارية التمييزية، ولإنهاء عمليات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروضة بشكل انفرادي على كوبا.

والبرازيل، باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، التي تحتفل العام المقبل بذكرها السنوية السبعين لتعزيز ثقافة للسلام في العالم، تناشد جميع الحكومات إبداء الاحترام والالتزام نحو القانون الدولي والدبلوماسية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والتعاون التجاري والاقتصادي، ومراعاة المقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وإضافة إلى الآثار السلبية للتدابير الانفرادية المفروضة على الشعب الكوبي، فإن طابع تلك التدابير المتجاوز للحدود الإقليمية يبين أنها متناقضة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما احترام السيادة وحرية التجارة والملاحة. ونعتبر آثار الحظر غير مقبولة، لا سيما حينما تؤثر على تقديم المعونة الإنسانية.

إن عمليات الحصار والحظر - إلى جانب كونها غير قانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة - تخالف قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، وتلحق الضرر بالسكان، لا سيما النساء والأطفال، الذين ينبغي حمايتهم على سبيل الأولوية، وبخاصة أشد شرائح السكان فقرا وضعفا.

وتشيد البرازيل بالتقدم الذي أحرزته كوبا في تحديث نموذجها للتنمية. ولمواصل السير في ذلك المسار، تتطلب كوبا تقديم الدعم من شركائها القريين والبعيدين. ولكن التعاون مع كوبا يعوقه بصورة منهجية فرض الحظر الاقتصادي غير القانوني وغير الشرعي واللاإنساني.

السيد بيساريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيث باريبا، وزير الخارجية في كوبا.

أكدت بيلاروس مرارا الطابع غير المقبول لاستخدام التدابير الاقتصادية القسرية وتعتقد أن الجزاءات الاقتصادية هي وسيلة لممارسة الضغط السياسي على الدول ذات السيادة. ويتعارض فرض الولايات المتحدة لجزاءات اقتصادية على كوبا مع ميثاق الأمم المتحدة وعدد من الالتزامات الدولية، ويؤدي إلى نشوء حواجز مصطنعة. والجزاءات المفروضة من جانب واحد، والضغط الاقتصادي والتدابير القسرية المتخذة ضد الدول المستقلة تؤدي إلى نتائج عكسية ويمكن أن توجج التوترات في العلاقات بين الدول ذات السيادة وفي الساحة الدولية بأسرها. وتؤيد بيلاروس مبدأ الحوار المتكافئ في ظل الاحترام المتبادل الذي يمكن أن يساعد في تسوية الخلافات.

وبيلاروس، شأنها شأن كوبا، تعاني ولا تزال تعاني من الآثار السلبية المترتبة على فرض الجزاءات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وتهدف تلك الجزاءات أساسا إلى حرمان المواطنين العاديين في بيلاروس من حقوقهم.

وبالرغم من الإشارة الواضحة التي تأتي من المجتمع الدولي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، فقد فشلت الأمم المتحدة في الاستجابة بشكل سليم لإجراءات الولايات المتحدة ضد كوبا والدول ذات السيادة الأخرى. ويدفع ذلك البلدان الغربية الأخرى إلى استخدام نفس الممارسات الشائنة كوسيلة لإخضاع سياسات الدول المستقلة لطموحاتها السياسية.

وتمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/١٩ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان هناك حوار تفاعلي في جنيف بشأن التدابير القسرية الانفرادية وأثرها على حقوق الإنسان. وفي أعقاب ذلك، أعدت المفوضية السامية للأمم المتحدة

العامّة يدعو إلى إنهاء التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد كوبا. إن زامبيا تمشيا مع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك التصويت السنوي للأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، تحت بقوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الحصار. وتعرب زامبيا عن أسفها إزاء معاناة الشعب الكوبي الشديدة التي تسبب فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي استمر عقودا طويلة. وبصفة خاصة فإن حق الكوبيين في تقرير المسار الإنمائي الخاص بهم تفرض عليه قيود شديدة، مع تقليص إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والخبرة الدولية في القطاعات الحيوية مثل التمويل، والتكنولوجيا، والتعليم، والصحة.

لذلك، فإن زامبيا تؤيد بقوة قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، لا سيما من خلال القرار الذي اتخذ مؤخرا (القرار ٨/٦٨) الذي أكد من جديد الدعوة المدوية إلى إنهاء الجزاءات المفروضة على كوبا. ولا تزال زامبيا تشعر بالقلق إذ أن استمرار تطبيق قوانين مثل قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ يترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وبمس سيادة الدول الثالثة، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية وحرية التجارة والملاحة.

ويشيد وفد بلدي ويعرب عن إعجابه بالشعب الكوبي وقيادته لقدرتهما على الصمود والعمل الشاق والتفاني للنهوض بالبلد العظيم بالرغم من الحصار المفروض. ظل شعب كوبا ثابتا وتجاوز التحديات التي تواجهه ليحقق النجاح في مختلف المجالات. بما يعود بالنفع على نفسه وأصدقائه في الخارج، بما في ذلك العديد من أبناء زامبيا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد لشعب كوبا تضامن زامبيا المستمر بشأن هذه المسألة، ويرحب بالقانون الذي اعتمدته الحكومة الكوبية في آذار/مارس ٢٠١٤ بهدف اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود المفروضة على السفر.

والأمن العالميين، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والنهوض بالرخاء الاقتصادي للجميع. كل قرار لم يتحقق أو مقرر لم ينفذ اتخذته هذه الهيئة يعد فشلا كبيرا لجميع أعضائها. ثانيا، من المؤسف أن دولة صديقة ومؤسسة لهذه المنظمة العالمية تواصل تجاهل النداءات المتكررة التي توجهها الأغلبية الساحقة من الدول في هذه القاعة والتي تدعو إلى الوقف الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا. قد يكون الحصار أمرا ثنائيا، لكن كان لأمدته الذي طال آثاره تتجاوز الحدود الإقليمية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه قد آن الأوان لتقوم الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بإصلاح علاقتهما الدبلوماسية، والاتحاد ضد الأعداء المشتركين للإنسانية: الفقر، والمرض، والأمية وتغير المناخ.

لقد شهدنا تضحيات العديد من البلدان، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، التي نشرت عاملين في القطاع الطبي وقوات ومعدات وموارد في ساحة المعركة ضد فيروس الإيبولا في دول سيراليون وليبيريا وغينيا بغرب أفريقيا. وكشف تفشي فيروس الإيبولا عن الأعداء الحقيقيين للإنسانية. ووسط ويلات تفشي الوباء، يجب علينا بناء جبهة متحدة أقوى ضد أولئك الأعداء لا ضد بعضنا بعضا. والحقيقة أننا لا نملك ترف تفويت هذه الفرصة التاريخية.

وأود أن اختتم باقتباس كلمات مواليمو يوليوس كامبراغ نيري، مؤسس الدولة الترانزية، الذي قال من على هذا المنبر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣:

”قد لا نحب بعضنا بعضا. وقد لا يثق أحدنا في الآخر. ولكن لا أهمية للريبة وعدم الحب. ففي هذا القرن العشرين، يتعين على دولنا العمل معا من أجل البقاء. والبديل هو الموت، لنا جميعا، ولكل شعوبنا. إن الخيار خيارنا: ترسيخ التعاون تدريجيا وبمناخ، أو حتمية

لحقوق الإنسان تقريرا (A/HRC/27/20). ويشير التقرير إلى إجماع المشاركين في تقييماتهم على أن السياسات التي تنطوي على التدابير القسرية الانفرادية تؤدي أساسا إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الحق في الغذاء والعمل والرعاية الصحية والتعليم. هكذا، وكما يشير التقرير، لا يتمكن المدنيون الأبرياء تماما من الحصول على المساعدة في تأكيد حقوقهم فحسب، بل ويعاقبون على نحو مضاعف.

ونرحب بإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية المتخذة الانفرادية. ونحن على ثقة بأن المقرر الخاص سيعزز بشكل كبير الأنشطة الرامية إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي، بما في ذلك سكان البلدان التي تفرض التدابير الانفرادية إلى الطابع ذي النتائج العكسية والضرر الناجم عن تلك التدابير، التي تقوض أساس التنمية. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمن العام وغيره من كبار موظفي الأمم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لاستخدام التدابير الانفرادية في فرض الجزاءات الاقتصادية. وتؤيد بيلاروس مشروع القرار المقدم من كوبا (A/69/L.4)

السيد مويي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نأخذ الكلمة للإعراب عن تضامننا مع كوبا حكومة وشعبا، التي ما برحت تعاني على مدى خمسين عاما تحت نير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم. ومما يدعو لبالغ الأسف أن تقف تترانيا، وهي حليف لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، مرة أخرى على هذه المنصة للتكلم عن هذه الحالة المؤسفة، التي ما زالت مستمرة من دون تغيير بالرغم من اتخاذ هذه الهيئة للعديد من القرارات بشأن هذا الموضوع.

والحالة تدعو للأسف لسببين رئيسيين. أولا، إن التأخير في تسوية هذه المسألة ما زال يقوض مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في صون السلم

إذا لم نضع له حدا ونقضي عليه في الدول المتضررة في غرب أفريقيا من خلال التعاون العاجل والفعال من الجميع. وكما ذكر مؤخرا الرئيس راؤول كاسترو روس:

”يتطلب هذا المسعى النبيل والملح التزاما وتفانيا لا غنى عنهما من جانب جميع الدول في العالم، في حدود إمكانيات كل منها. ونرى أنه ينبغي عدم تسييس هذه المشكلة الخطيرة، لأن ذلك سيصرف انتباهنا عن الهدف الرئيسي المتمثل في المساعدة على مواجهة الوباء في أفريقيا ومنع انتشاره في مناطق أخرى“.

وتمثل كل تلك العوامل خليطا متضافرا لم يسبق له مثيل من المشاكل القديمة والجديدة، يمكن أن يجعل الحياة البشرية غير مستدامة. ولا يمكن حل أي من تلك المشاكل، إذا لم نغير موقفنا وأسلوبنا في التعامل مع الواقع وتشكيله ولم ننخرط في تعاون حقيقي حرصا على بقاء الجنس البشري. وكما كتب مؤخرا الرفيق فيدل كاسترو:

”أي شخص عاقل يعلم أن القرارات السياسية التي تستتبعها بعض المخاطر بالنسبة للموظفين المؤهلين تأهيلاً عاليا تنطوي على مستوى أعلى من المسؤولية بالنسبة لأولئك الذين يطلبون منهم الاضطلاع بتلك المهمة المحفوفة بالمخاطر. وهذا الأمر أكثر صعوبة بكثير من إرسال جنود للقتال بل وحتى للموت من أجل قضية سياسية عادلة، والذين يفعلون ذلك لأنهم يؤمنون بأن ذلك واجبهم. ويضرب الموظفون الطبيون المستعدون للذهاب إلى أي مكان لإنقاذ الأرواح، حتى وإن كان ذلك على حساب أرواحهم هم، أفضل مثال للتضامن يمكن للبشر إظهاره“.

والحقيقة أنه، في الآونة الأخيرة، جرى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتم تعزيز آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية في كل

سيادة الفوضى وانعدام الأمن والكوارث ... فلنقرر العمل معا من أجل خير البشرية.“ (A/38/PV.14، الفقرتان ٤٧ و ٤٨)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/64/L.4.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اليوم، تنظر الجمعية العامة للمرة الحادية والعشرين في هذه المسألة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي، إذ أنها تتعلق بالقانون الدولي الذي يحمي جميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، ويكفل استقلالها وممارستها لسيادتها الوطنية التي تشكل أساس المساواة في السيادة. كما إنها مسألة مرتبطة ارتباطا مباشرا بتمتع جميع الأشخاص وجميع الشعوب بحقوق الإنسان. وتتعلق هذه المسألة بحريات التجارة والملاحة التي تحمي مصالح الدول والشركات والأفراد.

بيد أننا نجتمع هنا في ظل ظروف دولية غريبة للغاية تتسم بتهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين: الحروب المروعة والأعمال الإرهابية المفرطة في الوحشية والخطورة التي يشكّلها وجود ترسانات نووية ضخمة، والمستويات الرهيبة للنفايات العسكرية، التي لا جدوى منها في حل أي من المشاكل الخطيرة التي تواجه سكان العالم، الذين يدنون سريعا من حاجز الثمانية بلايين نسمة. إنها لحظة حاسمة على صعيد أثر تغير المناخ الذي يؤدي إلى عواقب كارثية، من بينها المجاعة غير المسبوقة والفقر المدقع على امتداد مناطق بأكملها وموجات هائلة من الهجرة. إننا نعيش في عصر يتسم بأزمة عالمية عامة تتمثل عناصرها الأساسية في الاقتصاد والغذاء والطاقة والمياه.

وإلى جانب الفقر، الذي يحصد أرواحا بشرية أكثر من الحروب، فإننا أكثر عرضة لخطر الإصابة بأمراض خطيرة مثل الإيبولا، الذي يمكن أن يصبح أحد أسوأ الأوبئة في التاريخ،

وقدمت كوبا كل مساعدة ممكنة في أعقاب الأعمال الإرهابية الفظيعة المرتكبة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حينما تُركت آلاف الطائرات تُحلق دون أن تجد مكانا لتهبط فيه، وفي وقت لاحق، ساعدت على سد الفجوة في الإمدادات بالمضادات الحيوية إبان هجمات الجمرة الخبيثة التي تعرضت لها الولايات المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٥، إذ شعرنا حقا بالقلق البالغ إزاء الضرر الناجم عن إعصار "كاترينا"، قدمنا المساعدة الطبية إلى سكان مدينة نيو أورليانز. وأدى ذلك إلى إنشاء وحدة "هنري ريف" الطبية المتخصصة في إدارة حالات الكوارث والأوبئة. وقد سميت الوحدة باسم شاب أمريكي شجاع قاتل من أجل استقلال كوبا في القرن التاسع عشر. وجرى نشر تلك الوحدة في سيراليون وليبيريا وغينيا. وحمل اسمها المرموق لواء ساعد باكستان في عام ٢٠٠٥ في أعقاب الزلزال الذي وقع هناك. وواصلت الوحدة الانخراط في تعاون مثمر مع العاملين الطبيين العسكريين التابعين للولايات المتحدة، بدأ في السلفادور في أعقاب الزلزال الذي ضربها عام ٢٠٠١ وفي غواتيمالا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لمعالجة داء كلابية الذنب أو العمى النهري. وفي عام ٢٠١٠، وعقب الزلزال الذي ضرب هايتي، تعاونت الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا أيضا لمساعدة الدولة التي عانت طويلا.

ودأبت الحكومة الكوبية على تبادل المعلومات بشأن الأعمال أو الهجمات الإرهابية المخطط لها ضد الولايات المتحدة مع حكومة ذلك البلد. وبالرغم من التوترات القديمة، ومحاولات الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة تأجيجها، لم تنشب أي حرب، ولم يلق أي من الشباب الأمريكي حتفه في كوبا. وبالرغم من تعرض كوبا للتشهير، فإنها لم تمثل قط تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة. ولا عداً بين شعبينا. وترحب كوبا بحفاوة بالعدد القليل من الأمريكيين الذين تسمح

منطقة من مناطق العالم، لا سيما عن طريق فرض غرامات هائلة لم يسبق لها مثيل وصلت إلى ١١ بليون دولار على ٣٨ مصرفا بما في ذلك مصرف بي إن بي باريا الفرنسي، بسبب معاملات مع كوبا وبلدان أخرى.

وتصل الأضرار الاقتصادية التراكمية، وهي أضرار هائلة بالنسبة لاقتصاد صغير كالاقتصاد بلدينا، إلى ١١٢ ٥٣٤ ١ ملايين دولار، محسوبة على أساس سعر الذهب. ويجري التلاعب بذلك السعر من جانب أولئك الذين أنشأوا النظام النقدي الضار المعمول به حاليا، والذي تأثر بالفعل من الأزمة المستعصية التي ضربت أفقر البلدان.

وما فتئت الأضرار البشرية الناجمة عن الحصار تتزايد. وقد ولد ٧٧ في المائة من الكوبيين بالفعل تحت الحصار. ولا يمكن قياس معاناة أسرنا. وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحظر الحصار، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. ويجري إعاقة ممارسة شعب بأكمله لحقوقه الإنسانية. وتعرض التنمية الاقتصادية للبلد للعرقلة بشكل خطير.

وبالرغم من تمكن نظم الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية في بلدنا من منع وقوع أي خسائر في الأرواح البشرية، لا يمكن لأي شخص نزيه، سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر في العالم، أن يؤيد الآثار المدمرة للحصار. وبالرغم من كل شيء، فإن ثقافتنا الوطنية ونظامنا التعليمي وكفالتنا للمساواة في الحقوق والفرص تتيح لنا أن نكون شعبا متعلما ويعرف معنى الرأفة.

وعلى جانبي مضيق فلوريدا، ما فتئ شعبا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا يرتبطان بصلات وثيقة. وبالرغم من شن حملات التشهير المنهجي ضد بلدنا على مدى نصف القرن الماضي، فقد أيد شعب الولايات المتحدة عودة الطفل الكوبي الذي اختطف في عام ١٩٩٩ إلى أسرته.

ذات المنفعة المتبادلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؟ فما الفائدة من منع ربط كوبا بالكابلات البحرية القريبة، مما يحذر من قدرتنا على الاتصال ويعيقها؟ إن الحصار يلحق الضرر بكوبا، ولكنه يلحق الضرر بالولايات المتحدة أيضا. إن إدراج كوبا السخيف والمثير للسخرية في قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي، الذي استخدم لتبرير فرض المزيد من الجزاءات المالية، يقوض مصداقية الولايات المتحدة.

ولم تسفر الأعوام الـ ١٦ التي سجن فيها ظلما المناضلون الكوبيون الثلاثة ضد الإرهاب بموجب إدعاءات زائفة عن إضعافهم. بل على العكس من ذلك، فقد أصبحوا أبطالاً، وأمثلة تحذري بها الأجيال المقبلة من الكوبيين، ومصدر فخر لأولئك الذين مهدت تضحياتهم الطريق نحو كوبا جديدة.

وسيكون القرار القاضي بإلغاء الحصار محل ترحيب على الصعيد العالمي، وسيكون له أثر فريد على السلام العالمي والتسوية السلمية للتراعات والخلافات.

وعقب التدابير المحدودة التي كانت موضع ترحيب في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ بشأن الزيارات العائلية، والتحويلات المالية من الكوبيين الذين استقروا في الأراضي الأمريكية وتصاريح السفر التي تمكن فئات معينة من مواطني الولايات المتحدة من الانخراط في عمليات التبادل بمختلف أنواعها، تم توسيع نطاق الحوار التقني ليشمل مسائل أخرى، وتم تعزيز التعاون في مجالات مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص؛ ومنع التسرب النفطي؛ وعمليات البحث والإنقاذ؛ والسلامة الجوية؛ والمجالات المحددة الأخرى. وكان رد فعل مجتمع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تجاه أوجه التقدم المتواضعة داعما ومشجعا.

ويتمتع الرئيس باراك أوباما بجميع الصلاحيات الدستورية ولا يحتاج إلى دعم مجلس الشيوخ لتعديل بعض جوانب الحصار

لهم حكومتهم بالزيارة أو من يتحملون التبعات القانونية التي قد تنجم عن القيام بذلك، وبأولئك الذين يأتون من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، مثل "القساوسة من أجل السلام"، أو لدراسة الطب.

هناك استطلاعات للرأي العام معروفة للغاية تبين زيادة دعم الأغلبية من جميع قطاعات مجتمع الولايات المتحدة لرفع الحصار وتطبيع العلاقات الثنائية. ومن الجدير بالذكر أن ذلك الدعم أكثر وضوحا في فلوريدا، على النحو الذي أكدته الانتخابات الانتخابية في أحدث انتخابات رئاسية.

وقد أدركت الشخصيات السياسية والأكاديمية من مختلف الأطياف أن السياسة لم تف بالغرض منها ولم تخدم المصالح الوطنية لتلك القوة. ويكفي قراءة المقالات الافتتاحية التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في الأسابيع الأخيرة. واستشهد الزعماء الدينيون بأسباب أخلاقية وإنسانية مشروعة ولا جدال فيها لطلب التغيير. ويطالب المواطنون الأمريكيون بالحق في السفر إلى المكان الوحيد في العالم الذي يحظر عليهم السفر إليه وبالحصول على معلومات مباشرة وشخصية عن واقع الحالة في كوبا.

وتعتقد المنظمات التي تباشر الأعمال الحرة ورجال الأعمال بأن الحصار يضر بالمصالح الاقتصادية. وتعارض أغلبية الرأي العام الإبقاء على الحالة الراهنة وتعرب عن ذلك بطريقة حازمة على نحو متزايد. وعانى المهاجرون الكوبيون في ظل التدابير التمييزية وكان عليهم التعامل مع العديد من العقبات التي تحول دون جمع شمل الأسرة والسفر في كلا الاتجاهين، والتكاليف الباهظة المفروضة عليهم، والتلاعب السياسي، بل وحتى العنف الإرهابي. وتريد الأغلبية السلام والرفاه لأسرهم وشعبهم، وإقامة علاقات طبيعية مع بلدهم الأم.

فما الفائدة من تشجيع الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيات المعلومات بدلا من التصريح بالأعمال التجارية

لمصالحها الوطنية ومبادئها. والجزاءات التي فرضناها على كوبا جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة بوجه عام من أجل مساعدة الشعب الكوبي ليمارسوا بحرية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وليقرروا مستقبلهم، بالاتساق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي تلتزم بها الأمم المتحدة نفسها. ولذلك، نعترض على مشروع القرار.

وتستغل الحكومة الكوبية مشروع القرار السنوي هذا في محاولة ترمي إلى تحويل اللوم بشأن الحالة الاقتصادية للجزيرة بعيدا عن إخفاقاتها نفسها في مجال السياسات العامة. وتسلم الحكومة الكوبية الآن علنا بأن مصاعبها الاقتصادية ناتجة عن السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال نصف القرن الماضي. فنحن ننوه بالتغييرات الأخيرة التي تعكس هذا الاعتراف ونرحب بها، من قبيل تلك التي تسمح بالمزيد من الأعمال الحرة وتحرير سوق العقارات. إلا أن الاقتصاد الكوبي لن يزدهر حتى تسمح الحكومة الكوبية بالحرية والتزاهة في سوق العمل، والتمكين التام لأصحاب المشاريع المستقلة في كوبا، واحترام حقوق الملكية الفكرية، وتتيح إمكانية الوصول دون عوائق إلى المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، وتفتح احتكارات الدولة أمام منافسة القطاع الخاص وتبني السياسات السليمة للاقتصاد الكلي، وهي التي أسهمت في نجاح البلدان المجاورة لكوبا في أمريكا اللاتينية.

وتظل الولايات المتحدة صديقا مقربا ومخلصا للشعب الكوبي. ولا يزال الشعب الكوبي يحصل على ما يصل إلى بليون دولار في السنة في صورة تحويلات مالية وغيرها من المساهمات من القطاع الخاص في الولايات المتحدة. وأصبح ذلك الدعم ممكنا بفضل خيارات السياسات العامة للولايات المتحدة. وكما تفيد الحكومة الكوبية ذاتها، فإن الولايات المتحدة أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. وقد صدرت الولايات المتحدة إلى كوبا في عام ٢٠١٣ نحو ما قيمته ٣٥٩

الحاسمة وتطبيق دينامية جديدة وحاسمة في العلاقات الثنائية. وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، والمساواة في السيادة، ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويمكننا إيجاد حلول لخلافاتنا عن طريق الحوار القائم على الاحترام والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونستطيع العيش والتعامل مع بعضنا البعض بطريقة متحضرة، بالرغم من خلافاتنا.

ولن تتخلى كوبا أبدا عن سيادتها أو عن المسار الذي اختاره شعبها بحرية لبناء اشتراكية أكثر اتساما بالعدالة والكفاءة، والازدهار والاستدامة - ولن تتخلى عن سعيها من أجل إيجاد نظام دولي مختلف، أو التوقف عن الكفاح من أجل تحقيق التوازن على الصعيد العالمي.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والخاصة، أرجو من الأعضاء التصويت تأييدا لمشروع القرار A/69/L.4، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، من أجل إعطاء ثقل لفكرة أن المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية حاليا تتطلب منا تغيير طريقة تعاملنا مع بعضنا البعض، حتى تتمكن من حل تلك المشاكل والحفاظ على السلم والحياة البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند. نمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار A/69/L.4.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت ينبغي ألا يتجاوز ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تقيم علاقاتها الاقتصادية، مع البلدان الأخرى، على غرار جميع الدول الأعضاء، وفقا

الوقت نفسه تلقي اللوم على سياسة الولايات المتحدة بطريقة مأكرة.

وعلاوة على ذلك، تواصل الحكومة الكوبية احتجاز آلان غروس، وهو مواطن أمريكي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما لتيسير سبل الوصول إلى الإنترنت لجالية يهودية صغيرة في كوبا. الولايات المتحدة تدعو كوبا إلى الإفراج عن السيد غروس على الفور، والسماح بإمكانية وصول غير مقيدة إلى شبكة الإنترنت، وهدم الجدار الرقمي للرقابة الذي أنشأته حول الشعب الكوبي.

ولا يخدم مشروع القرار إلا صرف الأنظار عن المشاكل الحقيقية التي تواجه الشعب الكوبي، وبالتالي فإن وفد بلدي سيعترض عليه. وعلى الرغم من أن إسهامات كوبا في مكافحة فيروس الإيبولا جديدة بالثناء، فإنها لا تمثل عذرا لها أو تغطي معاملة النظام لشعبه. ونحن نشجع هذه الهيئة العالمية على دعم رغبات الشعب الكوبي في اختيار مستقبلهم. وبعمل ذلك، فإنها تقوم حقا بتعزيز المبادئ التي أسس عليها ميثاق الأمم المتحدة، والأغراض التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): مرة أخرى، يلتقي المجتمع الدولي في الجمعية العامة لمناقشة مشروع القرار المقدم من جمهورية كوبا الشقيقة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" وإقراره.

وتعليلا لتصويت وفد نيكاراغوا على مشروع القرار، يود أن يستهل بيانه بالاعتباس من رفيق كوبي قال أثناء زيارة لنيكاراغوا مؤخرا وفي إشارة إلى بلدنا: "إن مشاعرنا الوطنية وقيمنا الروحية ترتبط بنيكاراغوا، وكل ما يضر هؤلاء الناس نشعر به بشكل مباشر". ستصوت نيكاراغوا مؤيدة لمشروع القرار لأننا نتشاطر هذه المشاعر، ويشعر شعبنا وحكومتنا بشكل مباشر بكل ما يحدث لشعب وحكومة كوبا الشقيقة.

مليون دولار من المنتجات الزراعية، والأجهزة الطبية والأدوية والمواد الإنسانية. ونحن فخورون بأن شعب الولايات المتحدة وشركاءها، بعيدا عن تقييد المعونات للشعب الكوبي، من بين أكبر مقدمي المساعدات الإنسانية إلى كوبا. وتجري تلك التجارة والمساعدة جميعها طبقاً لبرنامجنا للجزاءات، الذي تمت معاييرته بعناية لإتاحة وتشجيع تقديم الدعم للشعب الكوبي.

وتعلق الولايات المتحدة أعلى درجات الأولوية على بناء وتعزيز الصلات القائمة بين الشعب الكوبي وشعب الولايات المتحدة. لقد وفرت عمليات السفر من جانب الولايات المتحدة وكذلك التحويلات المالية وتبادل المعلومات والسياسات الإنسانية وسياسات الاتصال الشخصي، التي جرى تحديثها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، للشعب الكوبي مصادر بديلة للمعلومات وساعدتهم على الاستفادة من الفرص المحدودة في مجال العمل للحساب الخاص والممتلكات الخاصة، وعملت على تعزيز مجتمع مدني مستقل. إن مئات الآلاف من الأمريكيين الذين يرسلون التحويلات المالية ويسافرون إلى الجزيرة، في إطار فئات السفر الهادف التي يشجعها الرئيس أوباما، لا يزالون أفضل سفراء لثلاثتنا الديمقراطية.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة رغبة الشعب الكوبي في تقرير مستقبله من خلال التدفق الحر للمعلومات إلى كوبا ومنها وفيها. وتنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في تلقي المعلومات والأفكار ونشرها عبر أية وسيلة. وسياسات الحكومة الكوبية هي التي لا تزال تحول دون التمتع بذلك الحق. تدعي الحكومة الكوبية الآن أنها تشارك في هدفنا المتمثل بمساعدة الشعب الكوبي للوصول إلى شبكة الإنترنت. ومع ذلك لم تقدم الحكومة الكوبية أي إمكانية للوصول إلى شبكة الإنترنت على نطاق واسع عن طريق الكابل فائق السرعة مع فترويلا. وبدلاً من ذلك، ما زالت تفرض الحواجز على المعلومات للشعب الكوبي، وفي

الحصار هو العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة، والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة الشقيقة.

ونود أن تشير اليوم إلى أنه، على الرغم من هذه الحرب العدوانية والحصار، لن يستسلم هذا الشعب البطل أبداً، ونحن مقتنعون بأنه يمكننا أن نواصل التعويل عليه وعلى تضامنه ودعمه غير المشروط في جميع حالات الطوارئ أو الاحتياجات لدى أي من شعوبنا. اليوم، وفي مواجهة وباء الإيبولا، فإن كوبا وكما هو الحال دائما في طليعة مقدمي المساعدات الإنسانية، والدفاع عن البلدان النامية، ولا نتورع عن القول، والبلدان المتقدمة النمو أيضا.

وتدين نيكاراغوا مرة أخرى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي واللاإنساني على كوبا. ونحن نطالب بوقفه فوراً. ونحن نطالب بإعادة أراضي غوانتانامو المحتلة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الأبطال الكوبيين الخمسة في مجال مكافحة الإرهاب، ووقف النشاط السري وغير الأخلاقي وغير الشرعي الذي أطلق مؤخراً ويسمى مشروع زونزيو (ZunZuneo)، والشطب الفوري لاسم كوبا من قائمة البلدان التي ترعى الإرهاب، وهو الأمر الذي لا يعدو عن كونه ذريعة لحكومة الولايات المتحدة وتبريرها لسياساتها وممارساتها العدوانية ضد كوبا.

للأسف، وعلى الرغم مما استمعنا إليه في هذه القاعة هذا الصباح، فإن وفد الولايات المتحدة نفسه يطرح مرة أخرى الحجج المتناقضة والمغالطات ذاتها التي تسوقها الولايات المتحدة كل عام لتبرير سياسة الحصار الإجرامي. ومرة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى تشويش الجمعية العامة بالحجج التي لا يمكن أن تقنع أحداً، وهو انعكاس لسياساتها العنيدة التي عفا عليها الزمن والأنانية وغطرستها الإمبريالية ونزعتها الانفرادية.

لقد مضت خمسة وخمسون عاماً على العدوان والحصار والحرب الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها، على حد علمنا، أكثر الممارسات الطويلة والقاسية استدامة في العصر الحديث.

ونود أن نؤكد على أن بيانات التأييد لشعب كوبا وحكومتها التي أدلى بها في الآونة الأخيرة ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة الجنوبية، والاتحاد الأفريقي، هي أقوى الأدلة التي لا يمكن دحضها على أن العالم كله تقريباً يرفض الحصار الإجرامي ويدينه.

نحن نقدر المعلومات المقدمة من زميلنا وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا، أن إدارة الولايات المتحدة ليست مستمرة في الإبقاء على الحصار فحسب، ولكنها أيضاً لم تتخذ أي خطوات من أجل إنهاء تلك السياسة المجحفة وغير القانونية. والولايات المتحدة تواصل تعزيز الحظر اللاإنساني المفروض واستخدامها للتدابير المتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما في القطاعين المصرفي والمالي، ومحاكمة الأشخاص الذين يدخلون في المعاملات المالية الدولية مع كوبا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

في ظل هذه الخلفية، نود مرة أخرى أن ندين أمام الجمعية العامة حرمان قنصلية جمهورية كوبا في واشنطن العاصمة من الخدمات المالية على مدى العام الماضي. وكما هو الحال دائماً، نحن نشعر بالحزن والغضب عندما نرى الكيفية التي تؤثر بها هذه التدابير على تنمية الشعب الكوبي وحياته، على النحو المفصل الذي قدمه وزير الخارجية. والآثار على الواردات والصادرات وعدم الحصول على الائتمانات الدولية لها تأثير على النظام الصحي والتعليمي للشعب الكوبي وحقه في الغذاء وعدم تمكنه من الوصول إلى الأسواق الدولية. وبإيجاز، تلحق التدابير أضراراً في جميع مجالات حياة الشعب الكوبي. هذا

وستصوت نيكاراغوا مرة أخرى لصالح مشروع المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغ، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيشل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو،

والتصويت نيكاراغوا مرة أخرى لصالح مشروع القرار (A/69/L.4) وتحت سائر أعضاء المجتمع الدولي على التصويت مرة أخرى لصالح كوبا، ورفض سياسات الولايات المتحدة وذرائعها ومبرراتها، ومواصلة السير جنبا إلى جنب مع كوبا، بروح من التضامن ومتحدين معا في التعاون لاستئصال الفوارق التي تحيق بشعوبنا بينما نسعى للقضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق السعادة والرفاه للجميع.

وفي الختام، أود أن أقتبس من كلام رئيسنا أورتيجا سافيدرا، الذي قال في معرض إشارته إلى الحصار:

”لقد آن الأوان لإنهاء هذا الحصار. وقد تغير الوضع، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، حيث غالبية الناس ضد الحصار. وقد تهيأت الظروف للرئيس باراك أوباما لأن يتخذ تلك الخطوة، حتى وإن كانت تتعارض مع النظام. ويتضح بصورة متزايدة كل يوم أن كوبا ليست معزولة عن العالم، وأن السياسة الأمريكية هي التي لا تزال وحيدة ومعزولة. وذلك هو الواقع.“

ونأمل أن تقرر الولايات المتحدة تصحيح سياساتها ووضع حد لعزلتها. وندعو وفد الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في وضع حد لهذا التاريخ القديم، ولكي نبني معا مستقبلا من الصداقة والتعاون والاحترام المتبادلين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.4، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا.

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا قضية ثنائية بشكل أساسي. ومع ذلك، فإن آثار التشريعات والتدابير الإدارية والقضائية الانفرادية والمتجاوزة للولاية الإقليمية وآثارها الجانبية تؤثر أيضا على القرارات المتعلقة بالأعمال التجارية في الاتحاد الأوروبي وتحدث تأثيرا سلبيا على مصالح الاتحاد الأوروبي. ووسعت التشريعات الأمريكية مثل قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة لتشمل بلدان الطرف الثالث. وفي إطار سياسته التجارية المشتركة، يعارض الاتحاد الأوروبي بقوة وباستمرار تلك التدابير المتجاوزة للولاية الإقليمية. ومع ترحيبنا بقرار حكومة الولايات المتحدة برفع القيود عن التحويلات المالية وسفر العائلات إلى كوبا، فإننا لا يمكن أن نقبل بأن تعيق التدابير المتخذة من جانب واحد علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، أقر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قانونا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المقيمين في أوروبا من عواقب هذين القانونين. وفي مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة عناصر سعت أيضا إلى تخفيف المشاكل الناجمة عن التشريعات المتجاوزة للحدود الإقليمية. وشملت العناصر الإعفاء من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، والتزام حكومة الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريعات مستقبلية متجاوزة للحدود الإقليمية من هذا النوع، وتفاهماً فيما يتعلق بمبادئ

فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لايتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

بالاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)

اعتمد مشروع القرار A/69/L.4 بأغلبية ١٨٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥/٦٩)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ في فوره، أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد

الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا

الاقتصادية الكوبية المحلية تعوق بشكل جدي التنمية الاقتصادية الخاصة بكوبا. وفي ذلك السياق، نوه باعتماد البرلمان الكوبي في آب/أغسطس ٢٠١١ مجموعة إصلاحات اقتصادية واجتماعية، ونأمل أن توسع هذه الإصلاحات وتنفذ لكي تعالج الشواغل الرئيسية للشعب الكوبي. ويسهم الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة في مشاكل كوبا الاقتصادية ويحدث آثارا سلبية على مستويات معيشة الكوبين، وأيضا عواقب في المجالات الإنسانية. وبوسع رفع الحصار أن يساعد في فتح الاقتصادي الكوبي. بما يعود بالفائدة على الشعب. ومرة أخرى نتوحد في الإعراب عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية الموجهة ضد كوبا التي تؤثر تأثيرا سلبيا على مصالح الأطراف الثالثة وبالتالي تنتهك قواعد التجارة الدولية المقبولة عموما.

ونناشد السلطات الكوبية إجراء تحسينات حقيقة في جميع المجالات المذكورة آنفا. ولئن كان لا يزال لدى الاتحاد الأوروبي شواغل وانتقادات بشأن الحوكمة وحقوق الإنسان في كوبا، فإنه مع ذلك أطلق في نيسان/أبريل عملية للمفاوضات مع كوبا. ونشعر بالتشجيع من أنه لن تكون هناك أي مواضيع بعيد عن متناول تلك العملية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحوكمة والمجتمع المدني واحترام مبدأ السيادة وحرمة الأراضي. وإزاء تلك الخلفية، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صوتت بالإجماع مؤيدة لقرار اليوم (القرار ٥/٦٩).

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي، أولا، بأن أرحب بحضور السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، الموقر، وأن أجدد له، باسم بلادي، التأكيد على دعمنا الكامل لحكومة كوبا وشعبها الصديق، في وجه الحصار الجائر الذي دأبت الإدارات المتعاقبة للولايات

تعزيز حماية الاستثمار. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تنفذ الولايات المتحدة ذلك الاتفاق.

لقد حددت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا في موقف مشترك في عام ١٩٩٦. وإعادة للتأكيد على صلاحية هذا الموقف، رفع الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التدابير التقييدية التي فرضت على كوبا في عام ٢٠٠٣. واستؤنف الحوار مع السلطات في هافانا بدون شروط مسبقة وعلى أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز. وعقدت خمس دورات وزارية للحوار السياسي مع الحكومة الكوبية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك حقوق الإنسان - وهي قضية تكمن في صميم علاقتنا مع جميع بلدان العالم الثالث، بما في ذلك كوبا. ونؤكد مجددا على عزمنا على متابعة الحوار المرتكز على النتائج والشامل مع السلطات الكوبية وممثلي المجتمع المدني والمعارضة السلمية المؤيدة للديمقراطية، وفقا لسياسات الاتحاد الأوروبي، وأيضا حق المواطنين الكوبيين في اتخاذ القرارات المستقلة بشأن مستقبلهم.

ونجدد مناشدتنا الحكومة الكوبية منح مواطنيها كامل الحقوق المدنية والسياسة والاقتصادية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير وحرية الحصول على المعلومات. وندعوها إلى التصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أعقاب زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، ندعو إلى توجيه دعوات إلى المقررين الآخرين لزيارة كوبا. وفي ذلك السياق، نشيد باعتماد الحكومة الكوبية قانونا للهجرة في عام ٢٠١٣، باعتباره خطوة هامة نحو كفالة حرية التنقل الكاملة للمواطنين الكوبيين.

وتؤدي القيود القائمة التي تفرضها كوبا على الحقوق والحريات إلى تقويض إنجازاتها في مجالي الرعاية الصحية والتعليم والانتقاص من أهمية هذه الإنجازات. وبالمثل، فإن السياسات

وكان الحديث عن القانون الدولي وأحكام الميثاق هو حديث الضعفاء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إن تأييد ١٨٨ دولة لمشروع القرار في الدورة الحالية يؤكد مرة أخرى إقرار الدول الأعضاء بعدم شرعية الحصار المفروض على كوبا وضرورة إنجازه.

إن تفرد إسرائيل وحدها، دون غيرها، بالتصويت معارضة للقرار يؤكد مجددا عدم احترامها للقانون الدولي، وتأييدها لانتهاكات القانون الدولي ولل ممارسات غير الشرعية بحق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - تماما مثلما تقوم به إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتجاه السوريين في الجولان السوري المحتل. وهذا التصويت الإسرائيلي يشرح نفسه بنفسه، ويزيد الطين بلة بالنسبة للسياسة الأمريكية.

تؤكد بلادي أن التدابير القسرية الأحادية الجانب، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تمثل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولي، وأداة للهيمنة الغربية على الدول والشعوب الأخرى، ووسيلة للقسر والإكراه السياسي والاقتصادي. وتهدف هذه التدابير إلى التأثير على استقلالية القرار السياسي الوطني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بشكل مخالف لأحكام الميثاق. كما أنها تمثل تجسيدا لسياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها تلك الدول. ومن شأن هذه التدابير الجائرة وغير الشرعية أن توجع المشاعر المناوئة للغرب، حيث أن أغلبية تلك التدابير فرضتها في السابق، ولا تزال تفرضها، دول غربية بالأساس، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إضعاف حكومات دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، أو الضغط عليها لحملها على تغيير سياساتها وخياراتها الوطنية المستقلة. وكلنا نذكر النتائج الكارثية التي سببها الحصار الاقتصادي الذي كان قد فرض على كل من

المتحدة الأمريكية على فرضه على مدى عقود طويلة من الزمن على كوبا.

ويؤيد وفي بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد خلق الحصار، المفروض على كوبا منذ عقود طويلة، سابقة مرفوضة في التعامل بين الدول على نحو يتعارض مع القانون الدولي، وعرض كوبا وشعبها بشكل عبثي لا طائل منه لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع الإجماع الدولي الرافض للحصار المفروض على كوبا. وهو الحصار الذي أدى حتى الآن، كما قال السيد وزير خارجية كوبا، إلى إلحاق خسائر مادية بكوبا فاقت قيمتها ترليون دولار.

وللسنة الثالثة والعشرين على التوالي، تجتمع الجمعية العامة لتؤكد بأغلبية أعضائها الساحقة عدم شرعية ولا إنسانية الحصار الذي فرضته الإدارات الأمريكية المتعاقبة على كوبا وشعبها، وتعارض هذا الحصار مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وفي مقدمتها مبادئ السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقواعد التجارة الدولية.

وللأسف، فإنه على الرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بتأييد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، وبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن منظمات سياسية وإقليمية ومتخصصة، فإن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٥٩ لا يزال ساريا حتى يومنا هذا وكان شيئا لم يكن -

التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة خارج إطار القانون الدولي. وهي سياسات ترقى إلى مستوى العدوان وتنتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي أن تزال جميع أشكال الحصار والتدابير القسرية والأحادية الجانب المفروضة على كوبا وعلى العديد من الدول الأخرى، ومنها بلادي سوريا.

كما يدعو وفد بلادي إلى رفع الحصار الإسرائيلي الجائر والأخلاقي واللاإنساني المفروض على سكان الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. ونأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي الذي عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية احترام الولايات المتحدة الأمريكية له والتزام مؤسستها التشريعية الكامل به، كإعمال لقواعد القانون الدولي.

وانطلاقاً مما سبق، سيدي الرئيس، فإن بلادي سوريا قد صوتت مؤيدة لمشروع هذا القرار الذي أصبح قراراً من قرارات الجمعية العامة.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل المقدم في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال (A/69/98). ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونحن هنا مرة أخرى لنعرب عن تعاطفنا مع شعب كوبا البريء والمحب للسلام، الذي يواصل تحمل البؤس الناجم عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليه. وفي إطار الحظر، لا تكون أي حكومة كوبية قادرة على استخدام قدراتها الكاملة للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى

العراق وليبيا. وهي نتائج كارثية تركت بصماتها على المدنيين في كلا البلدين.

وهنا تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً إدانتها للتدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، وتشدد على الآثار السلبية التي تترتب على هذه التدابير الأحادية الجانب وغير المشروعة، إذ تحول هذه التدابير القسرية العدائية دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الأساسية كالغذاء والدواء والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة ووسائل النقل المدني الجوي ومعدات الاتصالات. وبالتالي، فإن هذه التدابير تشكل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري علاوة على الأضرار الفادحة التي تلحقها بالاقتصادي السوري، والأنكى من ذلك، سيدي، الرئيس، أن من يفرضون تلك التدابير القسرية على الشعب السوري يتباكون على الأوضاع الإنسانية لأبناء سوريا. فياله من نفاق! نفاق يتكرر المرة تلو الأخرى.

وأذكر في هذا السياق بأن فرض دول لتدابير قسرية أحادية الجانب يمثل انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها القرار ٢٠٠/٦٨، المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، وكذلك القرار ١٦٢/٦٨، المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد"، الذي تؤكد فيه الجمعية العامة إدانتها ورفضها للتدابير الاقتصادية الانفرادية، باعتبارها تشكل عقبات أمام العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل الأعمال التامة للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. إن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والتدابير القسرية الجائرة والأحادية الجانب والسياسات العدائية

نهنئ الحكومة الكويتية والبعثة الكويتية لدى الأمم المتحدة على الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها.

لقد صوتت الأرجنتين لصالح القرار ٥/٦٩ لكي تدلل مرة أخرى على معارضتنا القوية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، واستخدام تدابير قسرية انفرادية، وتطبيق قوانين وطنية معينة للتجارة خارج حدود الولاية الوطنية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. والأرجنتين ترفض سياسة الحصار المفروض على كوبا التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عملياً منذ نصف قرن. وإلى جانب كونها غير مبررة أخلاقياً، ففي هذه السياسة انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وروح تعددية الأطراف. والأرجنتين تؤكد التزامها المطلق بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والتنقل. إن الحصار عمل غير أخلاقي ومحجف وغير قانوني. ومن الواضح للمجتمع الدولي تماماً أن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكويتي. والرقم الذي قدمه وزير خارجية كوبا قبل لحظات يبين النطاق الكامل لعواقب تلك الإجراءات على كل جوانب الحياة بالنسبة للكويتيين. والخطر الذي أدين في قرارات متعاقبة للجمعية العامة بالإجماع تقريباً، تترتب عليه آثار إنسانية واقتصادية جسيمة تسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لرفاه الشعب الكويتي.

وكما ذكرنا في وقت سابق اليوم، يؤثر الحظر على المسائل الأساسية، كالصحة والتعليم والنظام الغذائي والسياحة والنقل والصناعة والثقافة، على سبيل المثال لا الحصر. كما أنه يلحق أضراراً بكل مجالات الاقتصاد في البلد. وهو بمثابة حاجز يعيق وصول البلد إلى التمويل الدولي بشروط مؤاتية من شأنها أن تمكنه من الحصول على التكنولوجيا المتطورة وجذب الاستثمار الأجنبي والاستثمار المباشر، وكل ذلك يحول دون أن تصبح

ذلك، ينتهك الحظر القانون الدولي ويخالف مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما أنه يشكل تعدياً على حق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن.

ودعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الامتناع عن وضع وتطبيق القوانين والنظم والتدابير التي تؤثر على سيادة غيرها من الدول الأعضاء وإلى الامتناع عن إلغاء القوانين أو إبطالها، إذا كان القيام بذلك العمل يحدث آثاراً مماثلة. وللدول الحق في المشاركة بحرية في النظم الدولية المالية والتجارية، على أساس مفهوم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وليس لأية دولة الحق في التدخل في سيادة الكيانات أو الدول وشؤونها الداخلية ومصالحها الشرعية، بالرغم من اختلاف أنظمتها الاجتماعية - السياسية. وبما أن كوبا دولة مستقلة، فإن لديها الحق في اختيار نظامها السياسي وطريق التنمية الذي يناسب ظروفها المعنية بشكل أفضل.

وفي العام الماضي، صوتت ١٨٨ دولة عضو في الأمم المتحدة مؤيدة للقرار ٢٠٠/٦٨، ومرة أخرى هذا العام، صوتت ١٨٨ دولة من فورها مؤيدة للقرار ٥/٦٩، الذي يشكل دليلاً دامغاً على أن أغلبية المجتمع الدولي الساحقة تؤيد المعركة من أجل مكافحة الحصار وتدعمها. ولذلك، يجب رفع الحصار فوراً وبدن شروط.

وتشارك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم الشعب الكويتي في معركته. وباعتبارنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة كوبا في الاستعادة الكاملة لحقها الشرعي في أن تصبح مندمجة في الاقتصاد العالمي. وبذلك الروح، صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار ٥/٦٩.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نرحب بكون الجمعية العامة اتخذت، بأغلبية ساحقة، قراراً جديداً بشأن الحصار المفروض على كوبا (القرار ٥/٦٩). ونود أن

الحصار المفروض على كوبا. ونظام الجزاءات الأحادية الجانب هو أشد وأقسى تدابير من نوعها تطبق ضد أي بلد. ومنذ عام ١٩٩٢، والجمعية العامة تعرب في كل سنة عن رأيها بشأن تلك المسألة، وتدعو بأغلبية ساحقة إلى احترام القانون الدولي وتحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الكوبي في أن يختار مصيره بنفسه. ونأمل ألا نضطر إلى اتخاذ قرارات إضافية من هذا النوع في المستقبل. ونأمل أن ترفع حكومة الولايات المتحدة الحصار الجائر المفروض على الشعب الكوبي نهائياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت لهذه الجلسة.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

كوبا جزءاً من النظام الاقتصادي الدولي بالكامل. وكمثال على ذلك، فإن الضرر الذي لحق بالتجارة الخارجية الكوبية خلال العام الماضي قدر بنحو ٣,٩ بليون دولار أمريكي، ويتقدير متحفظ، فقد تجاوزت الأضرار التي تكبدها الشعب الكوبي خلال سنوات الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ١١٦,٨٨ بليون دولار.

مع ذلك، وبالرغم من القيود التي يفرضها الحصار، استطاعت كوبا أن تكون طرفاً فاعلاً ورائدة في مجالات مختلفة للتعاون والتضامن الدولي. ولا يفوتنا أن نذكر الإسهامات الكوبية في مجال الصحة. وقرار الحكومة الكوبية مؤخراً بشأن تدريب مئات الأطباء وإيفادهم إلى غرب أفريقيا، مخاطرين بحياتهم، للمساعدة في معالجة المصابين بمرض فيروس إيبولا، هو مجرد مثال لتضامن الشعب الذي لم يغلب.

وحيث أن هذا التقرير سيكون الأخير الذي يقدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع، فإن الأرجنتين تود أن تعرب عن تأييدها له. كما نود أن نسلط الضوء على إحدى الدعائم التي تركز عليها العلاقات الثنائية بين الأرجنتين وكوبا. لدينا قانون أرجنتيني له صلة بكوبا ويرسي نهجنا بشأن الطابع الخارج عن نطاق الحدود الإقليمية للقوانين الأجنبية في بلادنا. فالمادة ١ من ذلك القانون تنص على أن القوانين الأجنبية لن تكون قابلة للتطبيق ولن يكون لها أي أثر قانوني إذا ما سعت إلى إحداث آثار قانونية تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية عن طريق فرض حظر اقتصادي على بلد معين بغية إحداث تغيير الحكومة أو التأثير على حق ذلك البلد في تقرير المصير.

والأرجنتين تقف متضامنة مع كوبا، ونعرب عن دعم المجتمع الدولي الكامل لنضال كوبا. ونحن نتمسك بمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول فيما يتعلق بسيادتها. ونؤكد على أهمية الاحترام الصارم لكل الاختلافات، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر. يجب أن يتوقف